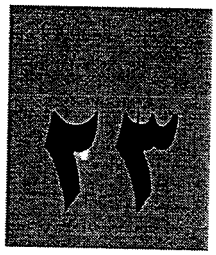

الفاصل النحوي تصنيفه وآثاره

دكتور

جمال محمد أحمد عوض

مدرس اللغويات . كلية الدراسات الإسلامية والعربية بقنا

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، وبه أستعين ، وعليه أتوكل ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك لـه ، وأشـهد أن سيدنا " محمداً " رسول الله الأمين ، وخاتم الأنبياء المرسلين اللهم صلّ وسلم وبـارك عليـه وعلـى سـائر الأنبيـاء والمرسلين ، وارْضَ اللهم عن العلماء العـاملين الصـالحين ، فهـؤلاء وهـؤلاء كاشـفو الكـلام ، وهـداة الأنـام ، وبهـم اهتدينا واقتدينا .

وبعد ....

فقد وقع اختياري – بتوفيق من الله عز وجل – على دراسة هذا الموضوع المتعلـق بالفاصـل النحـوي ، ولعـل الذي دفعني لدراسة هذا الموضوع ما لمسته مـن أثـر جـوهري للفاصـل في الدراسـات النحويـة ، مـع تنـوع هـذا الأثـر وارتباطه بكون الفاصل مشروطاً ومطلوباً ، أو كونه غير مشروط وغير مرغوب فيه ، وقد اتبعت فى إعداد هذا الموضوع طريقة التبويب النحوى مع النص على المسائل إذا تعددت فـى البـاب الواحـد ، وقـد كانـت طـريقتي في دراسـة هـذا الموضوع تقوم على الآتي :

أولاً : حصر لأهم المواضع التي يكون للفاصل أثر فيها في النحو العربي مرتبـة حسـب ورودهـا في ألفيـة ابـن مالـك ، وحسب ورودها في بابها .

ثانياً : قمت بدراسة تلك المواضع دراسة نحوية تحدد مدى أثر الفاصل فيها ، ووضعه في المسألة من حيث التقييد به أو طرحه ، وآراء النحويين في ذلك ، وتصنيفه في المسألة من حيث الإيجاب أو السلب .

ثالثاً : ختمت هذه الدراسة باستنتاج عام احتوى على أهم الأمور التي تم استخلاصها منها .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل المتواضع خالصاً لوجهه الكريم إنه نعم المولى ونعم النصير

دكتور

جمـال محمـد أحمـد عـوض

أثر الفاصل في الفعل

أثر الفاصل في إعراب المضارع وبنائه :

الأصل في الأفعال البناء ، لاستغنائها عن الإعراب باختلاف صيغها ، لاختلاف المعاني التي تعتور عليها فجاء الماضي والأمر على وفق الأصل ، وأما المضارع فأعرب حملاً على الاسم ؛ لشبهه به في الإبهام ، والتخصيص ، ودخول لام الابتداء ، والجريان على حركات اسم الفاعل ، وسكناته[١] .لكن إعراب المضارع مشروط بألا تتصل به نون النسوة ، ولا نون التوكيد .

فإذا اتصل به نون النسوة بنى على السكون ؛ لأنه اتصل به مالا يتصل هو، ولا نظيره بالأسماء فضعف شبهه بالاسم ، فرجع إلى أصله من البناء ، وحمل على نظيره من الماضي المسند إلى النون فبنى على السكون ، فقالوا : هن يَقُمْنَ ، ونحو ذلك فأسكنوا ما قبل النون في المضارع كما قالوا قُمْن بإسكان ما قبلها في الماضي[٢] .

والفعل المضارع مع النون النسوة مبني على السكون دائماً فلا أثر للفاصل فيه ؛ لأنها تباشر المضارع سواء أكان مؤكداً بالنون أم غير مؤكد[٣] .

فالألف التي يؤتي بها فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد المثقلة المكسورة لا تأثير لها على بقاء بناء المضارع على السكون كحاله قبل التوكيد ؛ لأنها تحول بين النون والفعل ؛ إذ نون النسوة تباشر المضارع قبل التوكيد وبعده[٤].

أما إذا اتصل بالمضارع نون التوكيد فانقول بتأثير الفاصل فيه وعدم تأثيره يتوقف على أقوال النحاة فالآراء ثلاثة :

الأول : مذهب جمهور النحويين أن المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد يبني على الفتح بشرط أن يكون هذا الاتصال اتصالاً مباشراً من غير حاجز بينهما نحو : هل تذهبنَّ [٥] .

فإن لم يكن اتصال هذه النون بآخر المضارع اتصالاً مباشراً لم يصح بناؤه على الفتح ؛ وذلك بأن يحول بين النون والفعل ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة لفظاً أو تقديراً نحو : هل يفعلانِّ ، وهل يفعلُنَّ ، وهل تفعلِنَّ ، حذفت الواو والياء ، لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة والكسرة دليلاً على ما حُذِفَ[٦] .

فالمضارع هنا معرب ؛ لأن نون التوكيد لم تباشره ؛ إذ سبب بنائه معها تركبهما تركيب العدد المركب نحو خمسة عشر ، ونحوه ؛ووجود الفاصل يمنع التركيب ؛ ويتلاشى معه البناء ؛ لأن العرب لا تركب ثلاثة أشياء[٧] .

ويفهم من رأي جمهور النحويين أن المضارع المؤكد بالنون إذا كان مرفوعاً بالضمة قبل التوكيد بنى بعد التوكيد على الفتح ؛ لتركبه مع النون تركيباً مباشراً لا فاصل فيه .

---

(١) ابن الناظم على الألفية ٣١ ، وينظر المتقضب ١/٢ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٥٩/١ .

(٣) ابن عقيل ٣٨/١ وينظر للكتاب ٢٠/١، ٢١ ، والأصول ١٤٦/٢ .

(٤) شرح الجمل لأبن عصفور ٨٩/٣ ، وينظر أوضح المسالك ١٠٣/٤ .

(٥) شفاء العليل للسلسيلي ٨٨٥/٢ ، ٨٨٦ ، وينظر الكتاب ٥١٩/٣ والمقرب ٤٣١/٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٤١٤/٣ .

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٥٩/١ .

(٧) ابن الناظم ٣١ ، وينظر شرح ابن عقيل على الألفية ٣٩/١ .

أما إذا كان المضارع مرفوعاً بالنون قبل التوكيد ظل بعد التوكيد معرباً مرفوعاً بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال ؛ وذلك لوجود فاصل لفظي أو تقديري يحول بين اتصال النون بالفعل اتصالاً مباشراً[١] .

الثاني : أن المضارع مبني مع نون التوكيد مطلقاً سواء اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة أم لم تتصل ، وهذا رأي الأخفش[٢] ، والزجاج[٣] ، وأبي على الفارسي[٤] .

ولا أثر للفاصل على هذا الرأي ؛ لأن المضارع المتصل بالنون مبني مطلقاً دونما اعتبار لوجود فاصل ، أو لعدم وجوده ؛ وعلى هذا تحذف نون الرفع للبناء كما تحذف الضمة عند التجريد .

الثالث : أن المضارع معرب مع نون التوكيد كحاله قبل دخول النون عليه ، ونسب هذا القول لبعض النحويين[٨] . وهذا الرأي يطرح نون التوكيد جانباً ويعود بالمضارع إلى أصله من استحقاق الإعراب ؛ وعلى هذا الرأي يتلاشى أثر النون في الفعل ، ومن باب أولى يتلاشى أثر الفاصل .

ويفهم مما سبق أن الفاصل لا أثر له إلا على رأي جمهور النحويين إذ لا يبني المضارع مع نون التوكيد إلا بشرط انتفاء الفاصل ، فإذا وجد الفاصل انتفى بناء المضارع مع النون وثبت الإعراب للمضارع كحاله قبل دخول النون عليه .

ولا أثر للفاصل على رأي الأخفش ومن وافقه ؛ لأن المضارع مبني مع النون عندهم مطلقاً فوجود الفاصل كعدمه على رأي الأخفش ، كما لا أثر له على رأي بعض النحويين الذين يعربون المضارع مطلقاً مع نون التوكيد ؛ فيتلاشى أثرها ويتلاشى أثر الفاصل معها[٥] .

ورأي الجمهور هو الأولى[٦] ، ويترتب عليه الآتي :

١ـ عدم بناء المضارع مطلقاً مع وجود الضمائر الفاصلة بينه وبين نون التوكيد ؛ فيجب إعرابه مع تلك الضمائر إلا مع نون النسوة فيبني على السكون ؛ لأنها تتصل به اتصالاً مباشراً في كل حالاتها .

٢ـ وجوب حذف نون الرفع إذا كان الفاصل (الضمير) ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ؛ وذلك للتخلص من توالي الأمثال .

٣ـ وجوب حذف واو الجماعة وياء المخاطبة ، مع بقاء الضمة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء ؛ لتدل عليهما[٧] .

٤ـ وجوب بناء نون التوكيد على الكسر مع تثقيلها بعد ألف الاثنين فرقاً بينها وبين نون الرفع ، أما بعد واو الجماعة وياء المخاطبة فيؤتي بالنون مشددة ومخففة .

---

(١) توضيح المقاصد والمسلك ٥٩/١ ، ٦٠ .

(٢) شفاء العليل ١١٤/١ ، وينظر المساعد ٦٧٢/٢ ، وابن عقيل ٣٩/١ .

(٣) المساعد ٦٧٢/٢ .

(٤) الإيضاح العضدي ٣٢٣ ، وينظر التصريح ٢٠٦/٢ .

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٦٠/١ ، وينظر الهمع ٥٥/١ ، ٥٦ .

(٦) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٢٢٧/١ ، وينظر شرح الكافية للرضي ٤٩٠/٤ .

(٧) ابن عقيل ٣٩/١ ، وينظم الكتاب ٥١٩/٣ ، والمقرب ٤٣١/٢ .

(٨) التصريح ٢٠٦/٢ ، وينظر شرح الكافية الشافية ١٤١٤/٣ ، وشفاء العليل ٨٨٦/٢ .

اسم الإشارة

أثر الفاصل في اسم الإشارة :

من الحروف التي تدخل على أسماء الإشارة (ها) التنبيه ، وهي تدخل على اسم الإشارة المجرد كثيراً نحو هذا ، وهذه ، وهذان ، وهاتان ، وهؤلاء . كما تدخل على اسم الإشارة المقترن بكاف الخطاب قليلا نحو : هذاك[١] .

وها التنبيه الأصل فيها أن تتصل باسم الإشارة اتصالاً مباشراً لا فاصل بينهما ، وتعرب على أنها حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

ومع هذا فيجوز أن يفصل بين " ها " التي للتنبيه واسم الإشارة بضمير المشار إليه كثيراً قال سيبويه " وكذلك ها أنا ذا ؛ وها نحن أولاءِ ، وها هما ذانك ، وها هم أولئك ، وها أنت ذا ، وها أنتما ذان ، وها انتم أولاءِ وها أنتن أولاءِ ، وها هن أولئك ... وزعم الخليل ورحمه الله — إن ها هنا هي التي مع ذا إذا قلت هذا ، وإنما أرادوا أن يقولوا هذا أنت ولكنهم جعلوا " أنت " بين ها وذا ، وأرادوا أن يقولوا : أنا هذا وهذا أنا ، فقدموا " ها " وصارت " أنا " بينهما[٢] " .

هذا ، ويترتب على وجود الفاصل عند بعض النحاة امتناع دخول كاف الخطاب على اسم الإشارة ؛ لأن جمعهما بدون فاصل قليل ، فلم يحتمل مع وجوده[٣] .

كذلك يتعين عند فريق من النحاة أن يكون اسم الإشارة المبدوء بكلمة " ها " التي للتنبيه مبتدأ في نحو : هذا صديقي ؛ لأن " ها " التي للتنبيه لها الصدارة بشرط أن تتصل باسم الإشارة مباشرة لا يفصل بينهما ضمير ؛ فإن فصل الضمير في نحو : هأنذا فالضمير هو المبتدأ واسم الإشارة هو الخبر وهذا عند أكثر النحويين غير متعين إذ يجوز أن يقال : هذا أنا على جعل اسم الإشارة مبتدأ ، والضمير خبراً ، وهذا ما نلحظه من نص سيبويه السابق[٤] . وقد تعاد (ها) بعد الفصل توكيداً على رأي ابن مالك[٥] ، وجعل منه قوله { هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ }[٥] .

وهو هنا مخالف لظاهر كلام سيبويه ، فإنه جعل (ها) السابقة في الآية في منزلتها للتنبيه المجرد غير مصحوبة لاسم الإشارة ، لا أنها مقدمة على الضمير من الإشارة[٦] .

قال سيبويه " وقد تكون ها في ها أنت ذا غير متقدمة ، ولكنها تكون للتنبيه بمنزلتها في هذا ، يدلك على هذا قوله — عز وجل — " ها أنتم هؤلاء " فلو كانت ها ههنا هي التي تكون أولاً إذا قلت هؤلاء ، لم تعد " ها " هاهنا بعد " أنتم "[٧] والمتتبع لآثار الفصل بالضمير بين " ها " التي للتنبيه واسم الإشارة يجدها ضعيفة ؛ لأن القول

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٥/١ ، وينظر ابن الناظم ٧٨ .

(٢) الكتاب ٣٥٣/٣ ، ٣٥٤ ، وينظر شرح الأشموني ١٢٤/١ ، ١٢٥ .

(٣) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١٤٤/١ .

(٤) الكتاب ٣٥٤/٣ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٥/١ ، وينظر الهمع ٢٦٣/١ ، ٢٦٤ .

(٦) سورة آل عمران . من الآية (٦٦) .

(٧) الهمع ٢٦٣/١ ، ٢٦٤ ، وينظر البسيط لابن أبي الربيع ٣١٠/١ ، ٣١١ .

(٨) الكتاب ٣٥٥/٣ .

بامتناع دخول كاف الخطاب مع وجود الفاصل مردود بتمثيل سيبويه هاهو ذاك ، وهاهما ذانك ، وهاهم أولئك ، وهاهن أولئك ؛ فوجود الفاصل لم يترتب عليه امتناع دخول الكاف[١] .

كذلك فإن القول بتَعيُّن جعل الضمير مبتدأ مع الفاصل خبره اسم الإشارة غير متعين ؛ لأن العرب الموثوق بهم يقولون : أنا هذا ، وهذا أنا[٢] .

أثر الفاصل في الحروف المشبهات بليس

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : أثر الفاصل في " ما " الحجازية :

" ما " النافية إحدى الحروف التي تعمل عمل " ليس " على لغة أهل الحجاز ، حملوها على " ليس " ؛ لأنها مثلها في إفادة النفي .

ولا تعمل شيئاً عند بني تميم ؛ لأنها حرف غير مختص ، إذ تدخل على الاسم والفعل ، والحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً[٣] .

وإذا كان الحجازيون يعملون " ما " عمل " ليس " إلا أن هذا الأعمال ليس على إطلاقه بل قيدوه بوجود عدة شروط[٤] .

هذا ، ويمثل الفاصل أثراً في إعمال " ما " وإبطال عملها ، فقد اشترط الحجازيون عدم الفصل بين " ما " واسمها بمعمول الخبر[٥] .

وعلى هذا فإذا فصل بين " ما " واسمها بمعمول الخبر بطل عملها ، ورفع الخبر على أنه خبر المبتدأ ، وليس لـ " ما " تأثير فيه نحو : ما طعامك زيدٌ آكلٌ[٦] .

وإنما كان للفاصل هذا التأثير ؛ لأن " ما " حرف ضعيف لا يقوى على هذا التصرف بتقديم معمول الخبر على الاسم ؛ إذ يترتب عليه الفصل بينها وبين اسمها بأجنبي[٧] .

قال سيبويه " ولا يجوز أن تقول : ما زيداً عبدُ الله ضارباً ، وما زيداً أنا قاتلاً ؛ لأنه لا يستقيم ، كما لم يستقم في " كان " " وليس " أن تقدم ما يعمل فيه الآخر[٨] " .

ويتلاشى أثر الفاصل إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً معمولاً للخبر ؛ وذلك لأنه يتوسع في الظروف والمجرورات مالا يتوسع في غيرهما[٩] .

---

(١) شفاء العليل ٢٥٨/١ ، ٢٥٩ ، وينظر الارتشاف ٩٧٦/٢ ، ٩٧٧ .

(٢) الكتاب ٣٥٤/٣ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٩/١ ، ٣٧٠ ، وينظر المغنى ٣٣٣/١ .

(٤) من شروط إعمال (ما) عند الحجازيين : ألا يزاد بعدها (إنْ) ، وألا ينتقض النفي بإلاَّ ، وألا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ، وألا تكرر ، وألا يبدل من خبرها موجب . (ينظر ابن عقيل ٣٠١/١ ، ٣٠٢ ، وحاشية الخضري ٢٦٤/١ ، ٢٦٥) .

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٣١٥/١ .

(٦) حاشية الخضري ٢٦٥/١ .

(٧) ارتشاف الضرب ١١٩٨/٣ ، ١١٩٩ .

(٨) الكتاب ٧١/١ .

ويفهم مما سبق أن تأثير الفاصل في (ما) الحجازية يتوقف على نوعه ؛ فإنْ كان غير ظرف أوجار ومجرور ، كان للفاصل أثره في أبطال عمل " ما " ، وإن كان الفاصل ظرفاً أوجاراً ومجروراً تلاشى أثر الفاصل ؛ لأن الفصل بالظرف والجار والمجرور كلا فصل ؛ إذ يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما[٢] .

المسألة الثانية : أثر الفاصل في (لا) العاملة عمل (ليس) :

" لا " النافية لا تعمل عند بني تميم شيئاً ؛ لعدم اختصاصها غير أنها تعمل عند الحجازيين عمل " ليس " بعدة قيود[٣] .

وللفاصل أثر في هذا الأعمال إذ يشترط الحجازيون عدم الفصل بين " لا " واسمها ، وهذا يستلزم الترتيب بين معموليْها فيجب تأخير الخبر ، وكذلك تأخير معموله الذي ليس شبه جملة عن الاسم[٤] .ويترتب على الفصل بين " لا " واسمها أمران :

الأول : إبطال عملها ؛ لأنها أضعف من (ما) في العمل ، و " ما " شرطها عدم الفصل[٥] .

الثاني : تكرارها قال سيبويه : " واعلم أنك إذا فصلْتَ بين " لا " وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد " لا " الثانية ، لأنه جُعلَ جواب : إذا عندك أم ذا ؟ ولم تجعل " لا " في هذا الموضع بمنزلة " ليس " ؛ وذلك لأنهم جعلوها إذا رفعت مثلها إذا نصبت ، لا تفصل ، لأنها ليست بفعل[٦] .

ويفهم مما سبق أن الفاصل يمثل في (لا) تأثيراً سلبياً إذ يترتب عليه إبطالها[٧] .

إنَّ وأخواتها

وفيها خمسة مسائل :

الأولى : أثر الفاصل في كسر همزة إنَّ وفتحها :

لهمزة " إنَّ " أحوال معروفة فأحياناً يجب كسرها ، وأحياناً يجب فتحها ، وأحياناً يجوز الوجهان[٨] . هذا ، وللفاصل دور في هذه الأحوال ، وذلك لأن حكم همزة (إنَّ) الواقعة بعد فعل من أفعال القلوب يتوقف على وجود لام الابتداء في خبرها أو عدم وجوده .

فإذا وقعت (إنَّ) بعد فعل من أفعال القلوب وقد عُلِّق عن العمل بسبب وجود لام الابتداء في خبرها وجب كسر همزة (إنَّ) وجوباً ؛ بسبب وجود هذا المانع ، وهو لام الابتداء الذي لا يعمل ما قبله فيما بعده ؛ لأنه حرف له الصدارة في الكلام[٩] .

---

(١) ابن الناظم ١٤٧ .

(٢) الهمع ١١٤/٢ .

(٣) من شروط إعمال (لا) : تنكير معموليها ، وألا يتقدم الخبر أو معموله على الاسم ، وألا ينتقض النفي بإلا ، وألا تتكرر . (ارتشاف الضرب ١٢٠٩/٣ ، وينظر المقتضب ٣٨٢/٤) .

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٣١٨/١ ، ٣١٩ .

(٥) الهمع ١٢٠/٢ .

(٦) الكتاب ٢٩٨/٢ ، ٢٩٩ .

(٧) التصريح ١٩٩/١ .

(٨) المساعد ٣١٤/١ ، وينظر الجنى الداني للمرادي ٤٠٤ : ٤١١ .

(٩) المقتضب ٣٣٤/٢ ، وينظر البسيط لابن أبي الربيع ٤٥٥/١ .

وعلى هذا فوجود لام الابتداء في خبر " إنَّ " يمثل عائقاً أو مانعاً يترتب عليه تعليق الفعل القلبي عن العمل في اللفظ دون المعنى ، كما يترتب عليه وجوب كسر همزة " إنَّ " . أما إذا وقعت " إنَّ " بعد فعل من أفعال القلوب ولم يكن في خبرها اللام فإنه يجوز في همزتها الفتح والكسر[١] .

فالفتح على اعتبار أن الفعل غير معلق ، وأنَّ ومعمولاها في تأويل مصدر سدت مسد معموليْ الفعل القلبي[٢] . والكسر على اعتبار الفعل القلبي معلقاً[٣] . وأداة التعليق هي " إنَّ " مكسورة الهمزة إذ لها الصدارة في جملتها ، وكل ماله الصدارة يعد من أدوات التعليق[٤] .

قال سيبويه : " ومن ذلك أيضاً قولك : قد علمت إنه لخير منك . فإنَّ ههنا مبتدأة وعلمْتُ ههنا بمنزلتها في قولك : لقد علمْتُ أيهم أفضل معلقة في الموضعْين جميعاً. وهذه اللام تصرف إنَّ إلى الابتداء كما تصرف عبد الله إلى الابتداء إذا قلت : قد علمت لعبدُ الله خيرٌ منك فعبد الله هنا بمنزلة إنَّ في أنه يُصْرف إلى الابتداء ، ولو قلت : قد علمت أنه لخيرٌ منك ، لقلت : قد علمْتُ لزيداً خيراً منك ، ورأيْت لعبَد اللهِ هو الكريم ، فهذه اللام لا تكون مع إنَّ ولا عبد الله إلا وهما مبتداءان[٥] " .

ويفهم مما سبق أنَّ الفاصل — وهو لام الابتداء — إنْ وُجَد ترتب عليه كسر همزة إنَّ وجوباً ، وتعليق الفعل القلبي عن العمل . وإنَّ عُدِمَ الفاصل جاز في همزة إنَّ الكسر والفتح ، واحتمل الفعل القلبي التعليق وعدمه.

المسألة الثانية : أثر الفاصل في وقوع أنَّ المفتوحة اسما لأخواتها :

يؤدي الفاصل دوراً إيجابياً في جواز وقوع المصدر المنسبك من أنَّ — المفتوحة الهمزة المشددة النون — ومعموليْها اسماً لأختها مكسورة الهمزة ، ولبقية أخواتها الناسخات .بشرط أن يتأخر ويتقدم عليه خبرها شبه جملة نحو : إنَّ عندي أنك فاضل ، وكأن في نفسي أنك فاضل ولعل في خاطري أنك أحب الأصدقاء إليّ ، وهكذا فالمصدر المؤول هو اسم للحرف الناسخ[٦] .

ومعنى ذلك أنه لا يجوز أن يقع المصدر المؤول من " أنَّ ومعموليْها " اسماً لأختها المكسورة فإذا أريد ذلك وجب وجود فاصل ، والفاصل هو الخبر بشرط أن يكون شبه جملة[٧] . وسبب المنع أن كلاً منهما تفيد التوكيد وحرف التوكيد لا يدخل مباشرة على نظيره ، ولذا تعين الفصل بالخبر[٨] . وحملت بقية أخوات إنَّ عليها .

ويستغنى عن الفاصل في (ليت) وحدها فيصح أن تتصل بأنَّ المفتوحة ، وتكون أن ومعمولاها سادة مسد معموليْ ليت[٩] . قال الشاعر :

فياليت أنَّ الظاعنين تلفَّتوا فيعلَم ما بي مِنْ جويً وغَرامِ[١٠]

فقد وقعت (أنَّ) المفتوحة بعد (ليت) بلا فاصل فسدت مسد معموليْ (ليت) .

---

(١) ابن الناظم ١٦٥ .

(٢) وفتح الهمزة أولى من الكسر عند التجرد من لام الابتداء بناءً على ما ورد في القرآن الكريم في أكثر من موضع جاءت فيها أن مفتوحة الهمزة بعد مادة علم ولم تكسر همزتها إلا مع مجئ الخبر مقترناً باللام .

(٣) التعليق هو إبطال عمل الفعل القلبي المتصرف في اللفظ دون المعنى لمانع (التصريح ١٧٨/٢) .

(٤) سيأتي الحديث عن الأدوات التي تؤدي إلى تعليق الفعل القلبي المتصرف عند الكلام على أثر الفاصل في باب (ظن وأخواتها) .

(٥) الكتاب ١٤٨/٣ .

(٦) الهمع ١٥٨/٢ ، ١٥٩ ، وينظر الأصول ٢٤٢/١ ، ٢٤٣ ، والمفصل ٣٠٣ ، وشرحه لابن يعيش ٧١/٨ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٤٠/٢ ،

(٨) الكتاب ١٢٤/٣ ، وينظر شرح الكافية للرضي ٣٣٥/٤ .

(٩) شفاء العليل ٣٧٠/١ . وينظر الكتاب ١٢٤/٣ ، والمقتضب ٣٤٢/٢ .

(١٠) البيت لم أقف على قائله ، وهو من الخفيف من مواضعه : شرح العمدة لابن مالك ١٩٧/١ ، وشفاء العليل ٣٧٠/١ ، والهمع ١٥٨/٢ ، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٨٥/٧ .

ويتلاشى أثر الفاصل عند الأخفش في (لعل) و (كأنَّ) و(لكنّ) فقد أجاز في الثلاثة وقوع " أنَّ " بعدها بلا فاصل حملاً على (ليت)[١] .

ورده الجرمي ؛ لما فيه من رداءة في القياس ؛ لأن هذه الحروف إنما تعمل في المبتدأ و " أنَّ " لا يبتدأ بها[٢] .

ويتلاشى أثر الفاصل عند الفراء وهشام في (إنَّ) حيث أجازا دخولها على (أنَّ) بلا فاصل[٣] .

ويتلاشى أثر للفاصل عند الكسائي والفراء الذين أجازا دخول أنَّ المفتوحة على أخرى مثلها بلا فاصل[٤] .

ومن ذلك قول الشاعر :

وخُبِّرْتُ أنَّ أنَّما بَيْنَ بَيْشةٍ ونجرانَ أَحْوى والجنابُ رطيبُ[٥]

فقد دخلت أنَّ المفتوحة على أخرى مثلها بلا فاصل ، وهذا مبني عند الفراء على جواز الابتداء بها[٦] .

ويفهم مما سبق أنَّ إنَّ وأخواتها يجوز أنْ تقع أنَّ المفتوحة اسماً لها بشرط وجود فاصل هو الخبر شبه الجملة ولا أثر للفاصل في (ليت) إذ يصح أن تباشر أنَّ المفتوحة بلا فاصل ، ولا أثر له في (لعل) و (لكنَّ) و (كأنَّ) عند الأخفش ، ولا أثر له في (إنَّ) عند الفراء وهشام ، ولا أثر له في المفتوحة عند الكسائي والفراء إذ يصح عندهما أن تدخل المفتوحة على مثلها بلا فاصل[٧] .

المسألة الثالثة : أثر الفاصل في اقتران اسم إنَّ وخبرها بلام الابتداء :

إذا أريد المبالغة في التأكيد جئ مع إنَّ المكسورة بلام الابتداء ، وهذه اللام حقها أن تدخل على أول الكلام ؛ لأن لها صدر الكلام فحقها أن تدخل على إنَّ نحو : لأنَّ زيداً قائم لكن لما كانت اللام للتأكيد وإنَّ للتأكيد ، كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخروا اللام إلى الخبر[٨] .

وهذه اللام يطلق عليها لام الابتداء ؛ لأن أصل دخولها في الابتداء ويطلق عليها لام التوكيد لأنها تؤكد المعنى ، ويطلق عليها اللام المزحلقة ؛ لأنها زُحْلِقت أو نُقِلَتْ من المبتدأ إلى الخبر[٩] .

وهذه اللام تدخل على اسم إنَّ وخبرها ومعموله وضمير الفصل[١٠] . هذا ، وللفاصل أثر في دخول لام الابتداء على اسم إنَّ وخبرها .

أما أثره في الاسم فإنَّ هذه اللام لا تدخل عليه إلا بشرط وجود فاصل بين إنَّ والاسم والفاصل واحد من ثلاثة أمور :

١ـ الخبر نحو : إنَّ في الدار لزيداً ، وقال تعالى { وإنَّ لكَ لأَجْراً }[١١] " .

---

(١) ارتشاف الضرب ١٢٨٦/٣ .

(٢) الهمع ١٥٨/٢ ، ١٥٩ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢١٣/٢ .

(٤) ارتشاف الضرب ١٢٨٦/٣ ، ١٢٨٧ ، وينظر الهمع ١٥٨/٢ ، ١٥٩ .

(٥) البيت لم أقف على قائله ، وهو من الطويل من مواضعه : معاني الفراء ٤١/٢ ، وارتشاف الضرب ١٢٨٧/٣ والهمع ١٥٩/٢ ، والدرر ١٧٢/٢ ، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٣٤/١ .

(٦) الهمع ١٥٩/٢ .

(٧) ينظر الكتاب ١٢٤/٣ ، ومعاني الفراء ٤١/٢ ، ٢١٣ ، والهمع ١٥٨/٢ ، ١٥٩ .

(٨) ابن الناظم ١٧٠ .

(٩) ابن عقيل ٣٦٣/١ .

(١٠) المساعد ٣١٩/١ .

(١١) سورة القلم من الآية (٣) .

(٢) معمول الخبر نحو : إنَّ فيك لزيداً راغبٌ .
(٣) معمول الاسم نحو : إنَّ في الدار لساكناً زيد[١]
فإذا وجد واحد من هذه الفواصل الثلاثة صح دخول لام الابتداء على اسم إنَّ[٢] ، والاسم — هنا — أولى بتلك اللام من غيره بالشرط المتقدم ؛ لكون اللام في الأصل للمبتدأ[٣] ، والفاصل هنا يؤدي دوراً إيجابياً يبدو أثره في صحة اقتران الاسم باللام ، فإن انعدم امتنع دخول اللام على الاسم[٤] ، وذلك لأن دخولها على الاسم بلا فاصل يؤدي إلى الجمع بين حرفين بمعنى واحد[٥] .

هذا ، وقد حكى الكسائي عن بعض العرب دخول اللام على الاسم غير مفصول قالوا : خرجت فإذا إنَّ لغراباً[٦] .

وهذا شاذ وينبغي تأويله على حذف الخبر أي : فإذا إنَّ بالمكان لغراباً[٧] ، وبهذا التأويل تستقيم القاعدة ويظل أثر الفاصل موجوداً .

أما عن أثر الفاصل في الخبر فإنه يشترط لدخول اللام على الخبر أن يكون هناك فاصل بين إنَّ والخبر ، فإن كان الخبر ظرفاً أو مجروراً وتقدم على الاسم ، فلا يجوز دخول اللام على الخبر لاتصاله بإنَّ[٨] .

ويفهم مما سبق أن تأثير الفاصل في دخول لام الابتداء على الاسم تأثير جوهري ، فإن انعدم امتنع دخول اللام .

أما تأثيره في الخبر فلا يعد جوهرياً إذ يحتاج إليه في حالة تقدم الخبر وهو شبه جملة ، فإذا لم يتقدم الخبر فلا أثر للفاصل ؛ لأن الجملة جاءت على ترتيبها الطبعي ، فلم يقع مخطور على اقتران الخبر باللام .

المسألة الرابعة : أثر الفاصل في تخفيف أنَّ المفتوحة

إذا خففت (أنَّ) بقيت على ما كان لها من العمل إلا أنه يشترط لإعمالها أمران :
أحدهما : أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً نحو : علمت أنْ زيد قائم فـ (أنْ) مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والتقدير (أنّه)[٩] .
والثاني : أن يكون خبرها جملة ؛ لاشتمالها على المسند والمسند إليه محافظة على الأصل حيث لا يذكر الاسم[١٠] .
هذا ، والفاصل مع أنَّ المخففة قد يحتاج إليه فيكون وجوده جوهرياً ، وقد لا يحتاج إليه فلا تأثير لعدموجوده .
ويكون الفاصل مؤثراً ؛ للحاجة إليه إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء[١١].

---

(١) الهمع ١٧٢/٢ ، وينظر الإيضاح العضدي ١١٧ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٦/٢ ، وينظر التصريح ٥٤/٢ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٦/٢ ، وينظر شفاء العليل ٣٦٢/١ .
(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٣٤٦/١ ، وينظر المقتضب ٣٤٤/٢ .
(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٣٤٦/١ .
(٦) ارتشاف الضرب ١٢٦٣/٣ .
(٧) المصدر السابق ١٢٦٣/٣ .
(٨) البسيط لابن أبي الربيع ٧٧٩/٢ .
(٩) شرح التصريح ٨٨/٢ .
(١٠) المصدر السابق ٩٠/٢ .
(١١) توضيح المقاصد والمسالك ٣٥٥/١ ، ٣٥٦ ، وينظر المغني ٣٩/١ .

والفاصل أنواع منه :

١ـ " قَدْ " ، قال تعالى { وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا }[١] .

٢ـ حرف تنفيس ، وهو السين وسوف قال تعالى { عَلِمَ أَنْ سيكونُ منكم مَرْضي }[٢] .

٣ـ النفي بـ " لا " أو " لن " أو " لم " فقط .

مثال " لا " قوله تعالى { وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ }[٣] في قراءة من ضم نون " تكون "[٤] ، ومثال " لن " قوله تعالى { أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ }[٥] ، ومثال " لم " قوله تعالى { أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ }[٦] .

٤ـ " لو " ، قال تعالى { وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ }[٧] ، والحاصل أن الفعل إما مثبت أو منفي ، وكل منهما إما ماض ، أو مضارع .

فالمثبت إن كان ماضياً ففاصله (قد) ، وإن كان مضارعاً ففاصله حرف التنفيس والمنفي إن كان ماضياً ففاصله " لا " فقط ، وإن كان مضارعاً ففاصله " لا " أو "لن" أو " لم " .

وأما " لو " فإنها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع[٨] ، وإنما كان الفاصل هنا واجباً ؛ لأن وجوده يرفع اللبس بين " أنِ " المخففة و " أنِ " المصدرية ؛ إذ المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة[٩] .

وقيل : إن وجود الفاصل مؤثر ؛ لأنه صار عوضاً مما حذف من (أن) وهو أحد النونين والاسم[١٠] . هذا ، ولا تأثير للفاصل ولا حاجة لوجوده إذا كان الخبر أحد الأنواع الآتية :

١ـ إذا كان جملة اسمية[١١] قال تعالى { وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ }[١٢].

٢ـ إذا كان جملة فعلية فعلها جامد[١٣] . قال تعالى { وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى }[١٤] .

٣ـ إذا كان جملة فعلية فعلها متصرف دل على دعاء[١٥] . قال تعالى { وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا }[١٦] في قراءة نافع (غَضِبَ) بصيغة الماضي ، ورفع لفظ الجلالة[١٧] .

---

(١) سورة المائدة . من الآية (١١٣)

(٢) سورة المزمل . من الآية (٧١) .

(٣) سورة المائدة . من الآية (٧١) .

(٤) قراءة الرفع لأبي عمرو وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالنصب (السبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٤٧) .

(٥) سورة البلد . الآية (٥) .

(٦) سورة البلد . الآية (٧) .

(٧) سورة الجن . من الآية (١٦) .

(٨) التصريح ٢/٩٣ ، ٩٤ .

(٩) شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(١٠) المصدر السابق ٢/٣٢ ، ٢٣٣ .

(١١) أوضح المسالك ١/٣٣٠ : ٣٣٤ ، وينظر المقتضب ٢/٣١ ، ٣/٥ ، ٦ .

(١٢) سورة يونس . من الآية (١٠) .

(١٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٢ ، ٢٨٣ ، وينظر شفاء العليل ١/٣٧٠ ، ٣٧١ .

(١٤) سورة النجم . من الآية (٣٩) .

(١٥) الكتاب ٣/١٦٧ ، وينظر المقتضب ٣/٩ ، والأشموني ١/٣٢١ .

(١٦) سورة النور من الآية (٩) .

(١٧) القراءة لنافع في السبعة لابن مجاهد ٤٥٣ ، والإتحاف ٢/٢٩٣ ، والحجة في القراءات لابن خالويه ٢٦٠ .

وإنما لم يحتج لفاصل إذا كان خبر أن المخففة أحد الأنواع السابقة ؛ أما مع الاسمية ، فلأنه جئ بعد (أنْ) باسم وخبر كما جئ بهما بعد المثقلة العاملة ، وأما الفعل الجامد فهو كالاسم غير محتاج إلى فاصل ، فكذلك ما أشبهه وأما الدعاء ، فشبيه بالجامد في عدم التصرف[١] .

والأَوْلى أن يقال : إن عدم الحاجة إلى الفاصل هنا راجعة إلى عدم اللبس بين (أن) المخففة و(أن) المصدرية ؛ لأن المصدرية لا توصل بواحد من الأمور السابقة ، إذ صلتها لا تكون إلا فعلاً متصرفاً[٢] .

المسألة الخامسة : أثر الفاصل في تخفيف كأنَّ :

إذا خففت (كأن) كانت مثل (أن) في الإعمال والاشتراط إذ لابد في اسمها أن يكون ضمير شأن محذوفاً ، ولابد أن يكون خبرها جملة[٣] .

والفاصل في (كأن) قد يحتاج إليه فيكون وجوده مؤثراً ، وقد لا يحتاج إليه ، فلا تأثير لعدم وجوده . فلا حاجة للفاصل إن كان الخبر جملة اسمية نحو : كأنْ زيدٌ قائمٌ[٤] .

وإنما لم يحتج للفاصل هنا ؛ لأن وقوع الجملة الاسمية بعدها يرفع توهم كونها " أن " المصدرية المسبوقة بكاف الجر ، فلمَّا لم يترتب على عدم الفاصل ضرر لم يحتج إليه[٥] ، ويحتاج إلى الفاصل إذا كان الخبر جملة فعلية ، فإن كان فعلها ماضياً كان الفاصل (قد)[٦] ومنه قول الشاعر :

أزف الترحل غير أنَّ ركابنا لمَّا تزل برحالنا وكأن قد[٧]

أي : وكأن قد زالت . فاسم (كأن) ضمير شأن محذوف ، وجملة (قد زالت) في محل رفع خبر (كأن) المخففة ، وإن كانت فعلية فعلها مضارع كان الفاصل (لم)[٨] ، ومنه قوله تعالى { كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ}[٩] .

وإنما احتيج إلى الفاصل مع الجملة الفعلية ؛ لأن عدم وجوده يوهم أنَّ (كأن) المخففة (أنْ) المصدرية مسبوقة بحرف الجر ، فوجود الفاصل يرفع هذا التوهم ؛ لأن المصدرية لا يليها هذان الحرفان .

لا النافية للجنس

من الحروف الناسخة للابتداء " لا " التي لنفي الجنس ، والمراد بها : " لا " التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله .

وهي بهذا تغاير " لا " التي يرفع الاسم بعدها نحو : لا رجلٌ قائماً ، فإنها ليست نصاً في نفي الجنس إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس ، فعلى تقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز : لا رجلٌ قائماً بل رجلان ، وعلى تقدير إرادة نفي الواحد يجوز : لا رجلٌ قائماً بل رجلان .

---

(١) التصريح ٢/٩٠ .

(٢) ابن الناظم ٨١ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٤٥ ، وينظر الكتاب ١/٢٨١ ، والارتشاف ٣/١٢٧٨ وشفاء العليل ١/٣٧٢ ، والأشموني ١/٣٢٥ ، ٣٢٦ .

(٤) أوضح المسالك ١/٣٣٥ : ٣٣٨ .

(٥) شرح التصريح ٢/١٠٠ .

(٦) الأشموني ١/٣٢٥ ، ٣٢٦ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ١/٣٥٧ وشفاء العليل ١/٣٧٢ .

(٧) البيت من الكامل ، وهو للنابغة في ديوانه ١٠٥ ، والبيان والتبيين ٢/١٤٧ ، وشرح اللمع لابن برهان١/٣١٥ ، ومقاييس اللغة ١/١٢٠ ، والمغني ١/١٧١ ، والجني الداني ١٤٦ ، والدرر ١/١٢١ ، وبلا نسبة في المقتضب ١/١٨٠ ، والخصائص ٢/٣٦١ ، وسر صناعة الإعراب ١/٣٣٤ ، ٢/٤٩٠ ، ورصف المباني ٧٢ والأزهية للهروى ٢٢١ ، وأمالي ابن الحاجب ٢/١٥٥ ، وشفاء العليل ١/٣٧٢ .

(٨) ابن الناظم ١٨٣ ، ١٨٤ ، وينظر أوضح المسالك ١/٣٣٥ : ٣٣٨ ، وشرح التصريح ٢/١٠٠ ، والهمع ٢/١٨٨، ١٨٧.

(٩) سورة يونس . من الآية (٢٤) .

وأما " لا " هذه فهي لنفي الجنس ليس إلاَّ ، فلا يجوز : لا رجلَ قائم بل رجلان[١] . هذا ، و " لا " النافية للجنس من حيث تأثير الفصل فيها وعدم تأثيره فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : أثر الفصل بين " لا " واسمها :

من شروط إعمال " لا " عمل " إنَّ " أن تتصل باسمها اتصالاً مباشراً ؛ ولذا فإن الفاصل يمثل فيها أثراً سلبياً يتمثل في أمرين :

الأول : إبطال عملها ؛ لأن الفصل أضعفها عن العمل[٢] .

الثاني : وجوب تكرارها تنبيهاً على نفي الجنس إذ هو تكرار للنفي[٣] .

وهذان الأمران الناتجان عن الفاصل يكاد يتفق عليهما معظم النحويين[٤] .

قال سيبويه " واعلم أنك لا تفصل بين " لا " وبين المنفي ، كما لا تفصل بين " مِنْ " وما تعمل فيه ، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول لا فيها رجل ، كما لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه : هل مِنْ فيها رجل . ومع ذلك أنهم جعلوا " لا " وما بعدها بمنزلة خمسة عشر ، فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم ، كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشرة بشيء من الكلام ؛ لأنها مشبهة بها "[٥] .

هذا ، ولا أثر للفاصل في إبطال العمل عند أبي عثمان المازني فإنه أجاز تعمل مع الفصل[٦] . ونسب أبو حيان الإعمال مع الفاصل إلى الرُّماني[٧] .

فعند الرماني يبقى عمل "لا" مع الفاصل ، ولا أثر للفاصل عنده إلا في امتناع البناء[٨] ، وذلك لأن اسم " لا " يبني لتركبه مع " لا " تركيب خمسة عشر ونحوه ، ومع الفاصل يتعذر التركيب[٩] .

ولا أثر للفاصل في وجوب التكرار عند المبرد[١٠] ، وابن كيسان[١١] فقد أجازا عدم تكرار " لا " مع الفاصل ، وجعلا من ذلك قول الشاعر :

بكت جزعاً واسترجعت ثم آذنَتْ ركائبها أنْ لا إلَينا رُجوعُها[١٢١١]

فقد فصلت (لا) عن اسمها فبطل عملها غير أنها لم تتكرر[١٣] ، والبيت محمول عند الجمهور على الضرورة الشعرية[١٤] .

---

(١) ابن عقيل ٣٩٣/١ .

(٢) حاشية الخضري ٣١٩/١ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ٣٦٢/١ .

(٣) ابن الناظم ١٨٥ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤١٠/٢ ، وشفاء العليل ٣٨٤/١ .

(٤) المساعد ٣٤٥/١ ، وينظر شرح الأشموني ٣٣٠/١ .

(٥) الكتاب ٢٧٦/٢ .

(٦) التصريح ١٠٥/٢ .

(٧) ارتشاف الضرب ١٢٩٥/٣ ، وينظر المساعد ٣٤٥/١ .

(٨) الارتشاف ١٢٩٥/٣ ، وينظر الهمع ١٩٨/٢ .

(٩) الكتاب ٢٧٦/٢ .

(١٠) المقتضب ٣٦١/٤ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤١٠/٢ .

(١١) شفاء العليل ٣٨٤/١ ، وينظر المساعد ٣٤٥/١ .

(١٢) البيت لم أقف على قائله ، وهو من الطويل . من مواضعه : الكتاب ٢٩٨/٢ ، والمقتضب ٣٦١/٤ ، ورصف المباني ٢٦١ ، والمقرب ١٨٩/١ ، والهمع ٢٠٧/٢ ، والأشموني ١٥٥/١ ، والدرر ٢٣٣/٢ ، والمعجم المفصل ٣٥١/٤ .

(١٣) شرح التسهيل لابن مالك ٦٦/٢ .

(١٤) الكتاب ٢٩٨/٢ ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٢ .

وبناءً على ما سبق واستناداً إلى رأي معظم النحويين يكون الفاصل قد أدى دوراً سلبياً إذ ترتب عليه إبطال عملها ،كما لزم تكرارها ؛ليكون عوضاً عما فاتها من مصاحبة ذي العموم[١].

المسألة الثانية : أثر الفاصل في نعت اسم " لا " المفرد بصفة مفردة :

إذا وصف اسم " لا " المبني معها بصفة مفردة فإما أن يكون هناك فاصل بينهما أولاً . فإذا لم يكن هناك فاصل بين اسم " لا " المفرد وصفته المفردة جاز في الصفة ثلاثة أوجه إعرابية :

الأول : البناء على الفتح نحو : لا رجلَ ظريفَ عندنا[٢] ، وهذا مبني على تركيب الاسم مع الصفة كتركيب خمسة عشر ونحوه بحيث صار الوصف والموصوف كالشيء الواحد[٣] .

وقيل : علة البناء كون الوصف من تمام اسم " لا " ، واسم " لا " وجب له البناء لتضمنه معنى " مِنْ " فصار كأنهما معاً تضَّمنا معنى " مِنْ "[٤] .

الثاني : الرفع نحو : لا رجلَ ظريفٌ عندنا ، والرفع مراعاة لمحل " لا " مع اسمها ؛ لأنهما في محل رفع بالابتداء لصيرورتهما بالتركيب كشيء واحد ، فحكموا على محلهما بالرفع ، وجعلوا النعت للمجموع .

الثالث : النصب نحو : لا رجلَ ظريفاً فيها[٥] ، والنصب مراعاة لمحل اسم " لا " ؛ لأنه مبني على الفتح في محل نصب[٦] .

قال سيبويه – مشيراً إلى تلك الأوجه – : " اعلم أنك إذا وصفْتَ المنفي فإنْ شِئْتَ نونت صفة المنفي وهو أكثر في الكلام ، وإن شئْتَ لم تنون ، وذلك قولك : لا غلامَ ظريفاً لك ، ولا غلامَ ظريفَ لك . فأمَّا الذين نونوا فإنهم جعلوا الاسم و " لا " بمنزلة اسم واحد ، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير النفي . وأما الذين قالوا : لا غلامَ ظريفَ لك ، فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد "[٧] . هذا إذا انعدم الفاصل بحيث يكون الاسم والصفة متصلين اتصالاً مباشراً .

فإن فُصِلَ بين اسم " لا " المفرد وصفته لم يجز بناء النعت ، فلا يقالَ : لا رجل فيها ظريفَ ببناء (ظريف) بل يتعين رفعه نحو : لا رجلَ فيها ظريفٌ ، أو نصبه نحو : لا رجل فيها ظريفاً[٨] .

وإنما سقط البناء على الفتح ؛ لأنه إنما جاء عند عدم الفصل لتركيب النعت مع الاسم ومع الفصل لا يمكن التركيب[٩] .

قال سيبويه " ... وذلك قولك : لا رجلَ اليوم ظريفاً ، ولا رجلَ فيها عاقِلاً إذا جعلت فيها خبراً أو لغواً ، ولا رجلَ فيك راغباً ، من قِبل أنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فَصلْتَ بينهما ، كما أنه لا يجوز لك أن تفصل بين عشر وخمسة في خمسة عشر"[١٠] .

وهكذا يبدو أثر الفاصل في منع بناء صفة اسم " لا " المفرد ، لأن البناء لا يكون إلا بتركيبهما ، والفاصل يحول دون ذلك ؛ فلم يبق إلا امتناع البناء[١١] .

---

(١) الهمع ٢٠٦/٢ .
(٢) ابن الناظم ١٩٠ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٦٨/٢ ، ٦٩ .
(٣) التصريح ١٣٥/٢ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ٣٦٦/١ .
(٤) التصريح ١٣٥/٢ .
(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٣٦٦/١ .
(٦) شرح الأشموني ٣٤٠/١ .
(٧) الكتاب ٢٨٨/٢ ، ٢٨٩ .
(٨) التصريح ١٣٨/٢ ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٢ .
(٩) حاشية الخضري ٣٢٨/١ .
(١٠) الكتاب ٢٨٩/٢ ، ٢٩٠ .
(١١) توضيح المقاصد والمسالك ٣٦٦/١ .

هذا ، وأثر الفاصل هنا مشروط بكون اسم " لا " وصفته مفردين ، فإن كان النعت غير مفرد – كالمضاف والشبيه بالمضاف – تعين رفعه أو نصبه ، ولا يجوز بناؤه على الفتح ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفرداً أو غير مفرد ، ولا بين أن يفصل بينه وبين النعت أولا يفصل فيقال : لا رجلَ صاحب بر فيها ، ولا غلامَ رجل فيها صاحب بر[١] .

ومعنى هذا أن أثر الفاصل يتلاشى مع فَقْد الإفراد في الاسم أو النعت ، إذ فَقْد الإفراد يترتب عليه امتناع البناء ؛ لعدم إمكان التركيب ، ولذا أصبح وجود الفاصل كعدمه ، إذ لم يتوقف على وجوده أو عدم وجوده شئ ؛ لأن مَنْع البناء راجع إلى عدم الإفراد في الاسم والوصف[٢] .

المسألة الثالثة: أثر الفاصل في المعطوف على اسم "لا" مع عدم التكرار:

إذا عطف على اسم (لا) نكرة مفردة ولم تتكرر (لا) جاز في المعطوف الرفع والنصب فيقال : لا رجلَ وامرأةٌ ، ولا رجلَ وامرأةً[٣] .

ولا يجوز فيه البناء على الفتح فلا يقال : لا رجلَ وامرأةَ ؛ لأجل الفصل بالعاطف ولعدم وجود (لا) حتى يتركب معها[٤] ، ويتلاشى أثر الفصل بالعاطف إذا كررت (لا) ؛ إذ تكرارها يترتب عليه تركيبها مع المعطوف على أنه اسم لها ، ولا أثر للفاصل[٥] .

ظن وأخواتها

وفيها مسألتان :

المسألة الأولى : أثر الفاصل في تعليق أفعال القلوب المتصرفة :

تختص أفعال القلوب المتصرفة دون بقية أخواتها بعدة أمور للفاصل دور في واحد منها وهو ما يعرف بالتعليق .

والتعليق : إبطال عملَ أفعال القلوب المتصرفة في اللفظ دون المعنى لمانع على سبيل الوجوب[٦] .

ويعود السبب في تعليق تلك الأفعال إلى وجود لفظ له الصدارة يلي الناسخ يمثل مانعاً أو فاصلاً بحيث يحول بين الناسخ وبين معموليْه معاً ، أو أحدهما ، مما يترتب عليه إبطال عمل الناسخ لفظاً لا محلاً[٧] .

ومعنى هذا أن تأثير الفاصل أو المانع مقصور على ظاهر الألفاظ دون محلها ، فاختفاء النصب هو اختفاء شكلي محض بدليل أنه لو عُطِفَ على معمول الفعل المعلق لنُصِبَ المعطوف مراعاة للمحل نحو : علمت لزيدٌ قائم وعمراً[٨] . هذا ، وأشهر الفواصل أو الموانع التي لها الصدارة ، وكل واحد منها يوجب التعليق.

١ـ ما النافية[٩] . قال تعالى { لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ }[١٠] .

---

(١) ابن عقيل ٤٠٦/١ .

(٢) المصدر السابق ٤٠٦/١ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٤١٢/٢ ، وينظر ابن الناظم ١٩٠ ، ١٩١ .

(٤) حاشية الخضري ٣٢٨/١ .

(٥) توضيح المقاصد ٣٦٥/١ ، ٣٦٦ .

(٦) ابن الناظم ٢٠٢ ، وينظر شفاء العليل ٣٩٩/١ ، ٤٠٠ .

(٧) شرح التصريح ١٧٨/٢ .

(٨) توضيح المقاصد والمسالك ٣٨٣/١ ، ٣٨٤ .

(٩) شرح الأشموني ٣٦٨/١ ، ٣٦٩ .

(١٠) سورة الأنبياء . من الآية (٦٥)

٢ـ إن النافية[١] . قال تعالى " وتظنون إنْ لبثتم إلا قليلا[٢] " .
٣ـ لا النافية[٣] . نحو : ظننت لا زيد قائم ولا عمرو .
٤ـ لام الابتداء نحو : علمت لزيدٌ قائم[٤] .
٥ـ لام القسم[٥] . نحو : علمت ليقومن زيد ، ومنه قوله تعالى " ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق }[٦] " .
٦ـ الاستفهام ، وله ثلاث صور :
الأولى : أن يكون أحد المفعولَيْن اسم استفهام نحو : علمت أيهم أبوك .
الثانية : أن يكون مضافاً إلى اسم استفهام نحو : علمت غلام أيهم أبوك .
الثالثة : أن يُدخل عليه أداة الاستفهام نحو : علمت أزيدٌ عندك أم عمرو ، وعلمت هل زيد قائم أم عمرو[٧] ، ومنه قوله تعالى " وإنْ أدري أقريبٌ أَمْ بَعيدٌ ما توعدون[٨] " .
هذه هي أشهر الفواصل أو الموانع التي يؤدي إلى تعليق أفعال القلوب المتصرفة ؛ وإنما كان للفاصل هذا التأثير ؛ لأنه لفظ له الصدارة لا يعمل ما قبله فيما بعده[٩] .

المسألة الثانية : أثر الفاصل في إجراء القول مجرى الظن :

القول شأنه إذا وقعت بعده جملة أن تحكي نحو : قال زيدٌ : عمرو منطلق ، فجملة (عمرو منطلق) جملة في محل نصب مقول القول .
هذا ، ويجوز إجراء القول مجرى الظن ، فينصب مفعولَيْن أصلهما المبتدأ والخبر كما تنصبهما (ظن)[١٠]
وقد اشترط النحاة لإجراء القول مجرى الظن عدة شروط يمثل الفاصل العدمي واحداً منها ، وهذه الشروط هي :
١ـ أن يكون الفعل مضارعاً .
٢ـ أن يكون للمخاطب .
٣ـ أن يكون مسبوقاً باستفهام .
٤ـ ألا يَفْصِلَ بين الاستفهام والفعل فاصلٌ[١١] .
فمثال ما اجتمعت فيه تلك الشروط : أتقول : عمراً منطلقاً فـ (عمراً) مفعول أول و(منطلقاً) مفعول ثان ، ويفهم مما سبق أن الشروط إذا لم تُستوفَ امتنع إجراء القول مجرى الظن وتعينت الحكاية.
فلا إجراء في : قال زيد : عمرو منطلق ، وقلْ : عمرو منطلق لأن الفعل غير مضارع .

---

(١) ارتشاف الضرب ٢١١٤/٤ ، ٢١١٥ .
(٢) سورة الإسراء . من الآية (٥٢) .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٨٨/٢ : ٩١ ، وينظر حاشية الخضري ٣٤٢/١ ، ٣٤٣ .
(٤) المقتضب ٣٣٤/٢ ، وينظر الكتاب ١٤٩/١ ، ٢٣٦/١ ، ٢٣٧ .
(٥) شرح التصريح ١٨٠/٢ ، وينظر البسيط لابن أبي ربيع ٤٥٥/١ .
(٦) سورة البقرة . من الآية (١٠٢)
(٧) ابن الناظم ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، وينظر الكتاب ٢٣٩/١ ، ٢٤٠ .
(٨) سورة الأنبياء . من الآية (١٠٩) .
(٩) شرح التصريح ١٧٨/٢ : ١٨٢ .
(١٠) حاشية الخضري ٣٥١/١ ، ٣٥٢ ، وينظر أوضح المسالك ٦٥/٢ : ٧٢ ، وشرح الأشموني ٣٧٥/١ : ٣٧٧ .
(١١) توضيح المقاصد والمسالك ٣٩٢/١ ، وينظر شفاء العليل ٤٠٤/١ ، ٤٠٥ .

ولا إجراء في نحو : يقول زيد : عمرو منطلق ؛ لأنه بغير التاء .

ولا إجراء في نحو : أنت تقول : عمرو منطلق ؛ لعدم تقدم الاستفهام على الفعل .

ولا إجراء في نحو : أ أنت تقول زيد منطلق ؛ لوجود فاصل غير مغتفر بين الاستفهام والفعل[١] .

فوجود الفاصل مَثَّلَ أثراً في إجراء القول مجرى الظن إذا امتنع الإجراء وتعينت الحكاية ، وقد يكون الفاصل مغتفراً أي لا يضر في إجراء القول مجرى الظن إذا كان واحداً من الأمور الآتية :

١ـ الظرف : سواء أكان الفصل بالظرف الزماني أم المكاني .

فمن الفصل بالظرف الزماني قول الشاعر :

أَبَعْدَ بُعْدٍ تقولُ الدارَ جامعةً شَمْلي بهم أم تقول البعد محتوماً[٢] .

فقد فصل بين الاستفهام والفعل بالظرف الزماني (بَعْد) فكان الفصل مغتفراً لا يترتب عليه ضرر[٣].

ومن الفصل بالظرف المكاني قولهم : أ عندك تقول : زيداً جالساً .

١ـ الجار والمجرور كقولهم : أفي الدار تقول زيداً مقيماً[٤] .

٢ـ المعمول : ومنه قول الشاعر :

أَجُهَّالاً تقول بني لؤى لعمر أبيك أم متجاهلينا[٥] .

فقد فصل بين الاستفهام والفعل بمفعوله الثاني (جُهَّالاً) وإنما كان الفاصل بواحد من هذه الأمور لا ضرر فيه في إجراء القول مجرى الظن ؛ لأن الظرف والجار يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما ، فصار الفصل بهما كلا فصل .

أما الفصل بالمعمول فكان مغتفراً ؛ لأنه لا يعد أجنبياً عن الفعل بل هو معمول له قُدِّم مع أن أصله التأخير .

ويفهم مما سبق أن الفاصل إذا كان بغير الأمور الثلاثة السابقة كان مؤثراً في منع إجراء القول مجرى الظن ، فإن كان بتلك الأمور كان لا ضرر منه[٦] .

هذا ، وتأثير الفاصل وعدم تأثيره في إجراء القول مجرى الظن بالنظر إلى لغة جمهور العرب . أما بنو سليم فإنهم يجرون القول مجرى الظن ويعملونه في الجملة الأسمية بعده من غير شرط[٧] .

وعلى لغة بني سليم لا أثر للفاصل في إجراء القول مجرى الظن ؛ لأن هذا الاستعمال غير مقيد عندهم بقيد ولذا كان وجود الفاصل كعدمه[٨] .

---

(١) شرح التسهيل ٩٥/٢ ، وينظر الكتاب ١٢٣/١ ، والمقتضب ٣٤٩/٢ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٤٩٣/١ ٨١٨/٢ ، ٨١٩ .

(٢) البيت لم أقف على قائله ، وهو من البسيط . من مواضعه : شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٩٦/٢ ، وشفاء العليل ٤٠٥/١ والمساعد ٣٦٧/١ ، والتصريح ٢٠٨/٢ ، والهمع ١٥٧/١ ، والأشموني ٢٦/٢ ، والدرر ١٤٠/١ .

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٣٩٢/١ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢١٢٧/٤ : ٢١٢٩ .

(٥) البيت من الوافر ، وهو للكميت في الكتاب ١٢٣/١ ، والخزانة ٢٣/٤ ، والدرر ١٤٠/١ . وورد بلا نسبة في المقتضب ٣٤٩/٢ ، وابن يعيش ٧٨/٧ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٦٨/٢ ، وشرح التسهيل ٩٦/٢ وابن الناظم ٢١٢ ، والهمع ٢٤٧/٢ ، والأشموني ٣٧/٢

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٩٥/٢ ، ٩٦ .

(٧) الكتاب ١٢٤/١ ، وينظر المقتضب ٣٤٩/٢ ، وشرح التسهيل ٩٥/٢ ، والهمع ٢٤٥/٢ ، وحاشية الخضري ٣٥٣/١ .

(٨) توضيح المقاصد والمسالك ٣٩٤/١ . وينظر شرح التصريح ٢٠٢/٢ .

الفاعـــل

وفيه مسألتان :

الأولى : أثر الفاصل في تأنيث الفعل :

يتميز الفعل الماضي بتاء التأنيث ، وإنما اختص بها ؛ لاستغناء المضارع عنها بتاء المضارعة ، واستغناء الأمر بياء المخاطبة ، والاسم والحرف بالتاء المتحركة ، وإنما دخلت هذه التاء لتؤذن بأن مَنْ أسند إليه الفعل مؤنث[١] .

ولذلك كان من أحكام الفاعل تأنيث فعله إذا كان مؤنثاً ؛ وهذا التأنيث قد يكون واجباً وقد يكون جائزاً في مواضع معينة نص عليها النحويون[٢] .

هذا ، ولوجود الفاصل وعدم وجوده أثر في تأنيث الفعل ، ويتوقف هذا الأثر على كون الفاصل موجوداً أو غير موجود ، وإذا كان موجوداً فيتوقف أثره على نوعه[٣] .

فمن مواضع تأنيث الفعل وجوباً أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقي التأنيث متصلاً بالفعل نحو: قامت فاطمة[٤] .

فوجوب التأنيث بهذه الضوابط متوقف على انعدام الفاصل ، وعلى هذا فحتى يكون التأنيث هنا واجباً يستلزم أن يكون الفاصل عدمياً أي : غير موجود[٥] .

فإن كان الفاصل موجوداً فإن الحكم على تأنيث الفعل يتوقف على نوع الفاصل . فإن كان الفاصل غير (إلا) – كالفصل بالظرف والجار والمجرور والمفعول – جاز إثبات التاء وحذفها ، والأجود الإثبات فيقال : جاء اليوم فاطمة ، والأجود : جاءت[٦] .

ومن الفصل بالمفعول قول الشاعر :

لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سوء على باب استها صلبٌ وشام[٧] .

فقد ترك التاء في الفعل ؛ لوجود الفصل بالمفعول ، وإنما لم يجب التأنيث مع الفصل هنا ؛ لأن الفعل بَعُدَ عن الفاعل المؤنث ، وضعفت العناية به ، وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث[٨] .

هذا إذا كان الفاصل غير (إلا) فإن كان الفاصل (إلاَّ) لم يجز إثبات التاء عند الجمهور إلا في الشعر فيقال : ما قام إلا هند[٩] .

---

(١) الهمع ١٥/١ .

(٢) ابن الناظم ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، وينظر الكتاب ٣٨/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩٢/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١١٠/٢ : ١١٥ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٩/٢ ، ١٠ .

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٩٧/٢ .

(٤) حاشية الخضري ٣٦٧/١ : ٣٧١ ، وينظر البسيط لابن أبي الربيع ٢٦٥/١ .

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٩/٢ .

(٦) ابن عقيل ١٤٥/٣ ، ١٤٦ .

(٧) البيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه ٢٨٣ ، وابن يعيش ٩٢/٥ ،واللسان ٥٢٩/١ (صلب) ، وشرح التصريح ٢٧٦/٢ . وبلا نسبة في المقتضب ١٤٨/٢ والخصائص ٤١٤/٢ ، والممتع ٢١٨/١ ، وأوضح المسالك ١١٢/٢ والمعجم المفصل ١٣٢/٧ .

(٨) شرح التصريح ٢٧٧/٢ .

(٩) شرح ابن عقيل ٤٧٧/١ ، ٤٧٨ . .

وإنما أوجب الجمهور التذكير إذا كان الفاصل (إلاَّ) ؛ لأن ما بعدها ليس هو الفاعل في الحقيقة ، وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل " إلاَّ " وذلك هو المستثنى منه ، وهو مذكر ، ولذلك ذكر الفعل ، والتقدير : ما قام أحدٌ إلا هند[١] ، ولذا كان التأنيث مع (إلا) لا يقع إلا في الشعر ومنه قول الشاعر :

ما برئت من ريبة وذم في حربنا إلا بنات العم[٢] .

فبنات فاعل " برئت " وأنثه مع وجود الفصل بـ " إلا " ضرورة[٣] ، ولم يقصر ابن مالك تأنيث الفعل مع (إلاَّ) على الشعر فقط بل أجازه في السعة على قلة[٤] .

ويفهم مما سبق أن تأنيث الفعل مع الفاعل الظاهر حقيقي التأنيث يكون واجباً مع عدم وجود فاصل ، ويكون جائزاً مع وجود فاصل غير (إلا) ، ويكون ممتنعاً إلا في الشعر إذا كان الفاصل (إلاَ)[٥] .

ومع هذا فقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فاصل ، وهو قليل جداً ، حكى سيبويه " قال فلانة "[٦] .

هذا كله إذا كان الفاعل حقيقي التأنيث ، فإن كان الفاعل مجازي التأنيث جاز التأنيث وعدمه يقال : طلعت الشمس وطلع الشمس[٧] .

والجواز هنا متوقف على اتصال الفعل بفاعله المجازي أو وجود فاصل غير (إلا) . فإن كان الفاصل (إلا) كان حكمه حكم الحقيقي في عدم إثبات التاء فيقال : ما طلع إلا الشمس ، ولا يجوز : ما طلعتٍ[٨] .

المسألة الثانية: أثر الفاصل في تقديم المفعول على الفعل والفاعل وجوبا:

الأصل في المفعول أن يتأخر عن الفعل والفاعل ، وهذا التأخير قد يكون جائزاً ، وقد يكون واجباً ، وقد يعرض له ما يجعل تقديمه واجباً على الفاعل ، أو على الفعل والفاعل معاً[٩] .

هذا ، والفاصل أثر في تقديم المفعول على الفعل والفاعل معاً على سبيل الوجوب ، وذلك لأن من مواضع تقديم المفعول على الفعل والفاعل معاً أن يقع الفعل بعد فاء الجزاء الواقعة في جواب (أمَّا) الشرطية ملفوظة أو مقدرة ، ولم يكن هناك فاصل بين الناء و(أمَّا) غير المفعول[١٠] .

فوجود المسألة بهذه الصورة يوجب تقديم المفعول على الفعل والفاعل معاً ؛ لأنه لو لم يتقدم المفعول ليكون الفاصل بين " أمَّا " والفاء الواقعة في جوابها لترتب عليه أن تلي (أمَّا) الفاء الواقعة في جوابها وهذا لا يجوز[١١] .

---

(١) شرح التصريح ٢٧٨/٢ ، وينظر الارتشاف ٧٣٤/٢ ، وابن الناظم ٢٢٥ .

(٢) البيت لم أقف على قائله ، وهو من الرجز التام من مواضعه : شرح التسهيل لابن مالك ١١٤/٢ ، وشرح شذور الذهب ١٧٦ ، والمساعد ٣٩٠/١ ، والهمع١٧١/٢ ، والأشموني ٥٢/٢ ، والدرر ٢٧٨/٢ .

(٣) شرح التصريح ٢٧٨/٢ .

(٤) شرح التسهيل ١١٤/٢ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ٩/٢ : ١١.

(٥) شرح التصريح ٢٧٦/٢ : ٢٧٨ .

(٦) الكتاب ٣٨/٢ .

(٧) ارتشاف الضرب ٧٣٨/٢ ، وينظر ابن عقيل ٤٧٦/١ ، ٤٧٧ .

(٨) ارتشاف الضرب ٧٣٨/٢ .

(٩) ابن عقيل ٤٨٤/١ ، ٤٨٥ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣٣/٢ : ١٣٦ ، وابن الناظم ٢٢٧ ، وشرح الأشموني ١٧٧/١ .

(١٠) الهمع ١٠/٣

(١١) ابن الناظم ٧١٦ .

وإنما كان إيلاء (أمَّا) الفاء الواقعة في جوابها غير جائز فراراً من قبحه ، لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه ، ففصلوا بين (أمَّا) والفاء بجزء من الجواب ، والفاصل عدة أمور مخصوصة يمثل المفعول واحداً منها[١] .

فمثال تقديم المفعول لوقوعه بعد (أمَّا) المقدرة قوله تعالى { وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ (٣) وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ }[٢] ، ومثال تقديم المفعول لوقوعه بعد (أمَّا) الظاهرة قوله تعالى : { فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ (٩) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ }[٣] .

ويفهم مما سبق أن لزوم تقديم المفعول في هذا الموضع مرتبط بكونه يمثل الفاصل الوحيد بين (أمَّا) والفاء ، فإذا وجد فاصل غيره لا يلزم تقديمه نحو : أمَّا اليوم فذاكر دروسك[٤] .

الاشتغال

الاسم المشغول عنه له خمسة أحوال هي : وجوب النصب ، ووجوب الرفع، وجواز الأمرين مع ترجيح النصب ، وجواز الأمرين مع ترجيح الرفع ، وجواز الأمرين على السواء[٥] .

هذا ، وللفاصل أثر في ثلاثة أحوال من أحوال الاسم المشغول عنه ، فله أثر في وجوب الرفع ، وله أثر في ترجيح النصب وذلك في مسألتين ، وله أثر في استواء الطرفين فالمسائل أربع .

المسألة الأولى : أثر الفاصل في وجوب رفع المشغول عنه :

يجب رفع الاسم المشغول عنه إذا حال بينه وبين الفعل فاصل له صدر الكلام[٦] ، وإنما يجب رفع المشغول عنه هنا ؛ لأن النصب يكون بإضمار فعل يفسره الفعل الذي بعد الفاصل ، والفاصل إذا كان له صدر الكلام لا يصح أن يعمل ما قبله فيما بعده ، وإذا لم يعمل فلا يفسر[٧] ، والفواصل التي لها الصدارة فتمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعده منها :

١ـ أدوات الشرط نحو : عبد الله إن أكرمته أكرمك .

٢ـ أدوات الاستفهام ما عدا الهمزة نحو : زيد هل أكرمته .

٣ـ ما النافية نحو : زيد ما أهنته .

٤ـ حروف التحضيض (هَلاَّ ، ولولا ، ولوما ، وألاَ) نحو : زيد هلاَّ ضربته ، وعمرو لولا أكرمته ، ومحمد ألا عظمته[٨] .

ففي كل ذلك يجب رفع المشغول عنه ؛ لوقوع تلك الحروف التي لها حق الصدارة فاصلة بينه وبين الفعل ، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، فلا يصح أن يفسِّر؛ لأن المُفَسِّر في هذا الباب منزل منزلة العامل[٩] .

---

(١) التصريح ٤٢٨/٤ .

(٢) سورة المدثر . الآيتان (٣ ، ٤) .

(٣) سورة الضحى . الآيتان (٩ ، ١٠) .

(٤) شرح التصريح ٣٠٢/٢ .

(٥) ابن عقيل ٥٢٠/١ .

(٦) الهمع ١٥١/٥ ، وينظر الكتاب ١٣٢/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/٢ .

(٧) البسيط لابن أبي الربيع ٦٤٠/٢ .

(٨) توضيح المقاصد والمسالك ٤١/٢ ، وينظر ابن الناظم ٢٣٩ .

(٩) البسيط ٦١٨/٢ .

ويفهم مما سبق أن أثر الفاصل في وجوب الرفع ومنع النصب مرتبط بكون الفاصل له حق الصدارة في الكلام . فإذا كان الفاصل ليس من حروف الصدر جاز النصب نحو : زيداً لا أضربُهُ؛ وذلك لأن (لا) النافية ليست من حروف الصدارة[١] .

المسألة الثانية : أثر الفاصل في ترجيح نصب المشغول عنه :

من مواضع ترجيح نصب المشغول عنه وقوعه بعد أداة يغلب أن يليها الفعل منها همزة الاستفهام[٢] . وترجيح النصب بعد همزة الاستفهام مشروط بعدم وجود فاصل بينها وبين المشغول عنه قال تعالى { أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ }[٣].

فيترجح نصب (بشراً) بفعل محذوف يفسره المذكور ؛ لأن الغالب في الهمزة أن تدخل على الأفعال[٤] . فإن كان هناك فاصل بين الهمزة والاسم المشغول عنه فالمختار الرفع نحو : أ أنت زيد تضربه ؛ لأن الاستفهام حينئذ داخل على الاسم ، لا على الفعل ، واختيار الرفع مبني على جعل (أنت) مبتدأ كما هو على رأي سيبويه[٥] .

والأخفش يجعله فاعلاً لفعل مقدر انفصل بعد حذفه ، فالمختار عنده النصب ؛ لأن الهمزة داخلة في التقدير على الفعل[٦] ، وعلى رأي الأخفش لا أثر للفاصل في اختيار النصب[٧] .

هذا ، ولا اثر للفاصل في ترجيح النصب إن كان بأحد الأمور الآتية :

١ـ الظرف نحو : أكلَّ يوم زيداً تضربه .

٢ـ الجار والمجرور نحو : أفي الدار زيداً تضربه .

وإنما كان الفاصل بهذين الأمرين لا أثر له في ترجيح النصب ؛ لأن الظرف والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ، فالفصل بهما كلا فصل[٨] .

ويفهم مما سبق أن ترجيح النصب بعد همزة الاستفهام مرتبط بعدم وجود فاصل بين الهمزة والمشغول عنه أو وجود فاصل مغتفر كالظرف والمجرور ، فإن كان الفاصل غير هذين كان الرفع هو المختار عند سيبويه ومعظم النحويين ؛ بينما كان النصب هو المختار عند الأخفش[٩] .

المسألة الثالثة : أثر الفاصل في ترجيح نصب المشغول عنه أيضاً :

من مواضع ترجيح نصب المشغول عنه وقوعه بعد عاطف تقد مت عليه جملة فعلية[١٠] ، وهذا الترجيح مشروط بعدم فاصل بين الاسم والعاطف نحو : جاء على ومحمداً أكرمته[١١] .

---

(١) البسيط ٦١٨/٢ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٤٢/٢ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٣/١ ، ٣٥٤ ، وأوضح المسالك ١٤٧/٢ وحاشية الخضري ٣٩٨/١ .

(٣) سورة القمر . من الآية (٢٤) .

(٤) شرح التصريح ٣٦٥/٢ .

(٥) الكتاب ٥٤/١ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢١٧٣/٤ ، وينظر الهمع ١٥٥/٥ .

(٧) المساعد ٤١٩/١ ، ٤٢٠ .

(٨) شرح الاشموني ٤٣٢/١ ، وينظر شرح الكافية للرضي ١٦٨/١ ، والارتشاف٢١٧٣/٤

(٩) حاشية الخضرى ٣٩٨/١، وينظر الهمع ١٥٥/٥.

(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١٤٢/٢ : ١٤٤ ، وينظر أوضح المسالك ١٥٠/٢ ،

(١١) ابن الناظم ٢٤٠ ، وينظر الكتاب ٩٥/١ ، والأشموني ٤٣٣/١ .

فيجوز في (محمد) الرفع والنصب ، والنصب أرجح ؛ لما فيه من عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، والرفع يؤدى إلى عطف اسمية على فعلية ، وتشاكل الجملتين المعطوف إحداهما على الأخرى أحسن من تخالفهما[١] .

فالنصب راجح مع انعدام الفاصل ، فإذا فصل بين العاطف والاسم بـ (أمَّا) فالمختار الرفع نحو : قام عمرو وأمَّا زيد فأكرمته[٢] .

واختير الرفع ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير ، وحكم الاسم الواقع بعد (أمّا) حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام ؛ لأن (أمَّا) تقطع ما بعدها عما قبلها ؛ لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام[٣] . هذا ، ويتلاشى أثر الفاصل بحيث لا يكون له أثر في ترجيح النصب في موضعين :

الأول : أن يكون الفاصل (أمَّا) ولكن وجد ما يرجح النصب كأن يلي الاسم فعل من أفعال الطلب نحو : أكرمْ زيداً وأمّا عمراً فأهِنْه[٤] .

الثاني : أن يكون الفاصل غير (أمَّا) كالجار والمجرور نحو : قام زيد وفي الدار عمراً ضربته[٥].

ففي هذا الموضعين يظل ترجيح النصب باقياً ؛ لأنه رجح في الموضع الأول؛ لوقوع فعل من أفعال الطلب بعده والطلب من مرجحات النصب[٦] ، وفي الموضع الثاني الفاصل غير مؤثر ؛ لأنه كلا فصل إذ هو جار ومجرور[٧] .

المسألة الرابعة : أثر الفصل في استواء الرفع والنصب :

يجوز في الاسم المشغول عنه الرفع والنصب على السواء إذا وقع بعد عاطف تقدمت عليه جملة ذات وجهين أي : صدرها اسم وعجزها فعل نحو : زيدٌ قام وعمرو أكرمته لأجله أو فعمرو أكرمته[٨] .

فيجوز في (عمرو) الرفع والنصب على السواء ، فالرفع مراعاة لصدر الجملة — وهو اسم — والنصب مراعاة لعجزها — وهو فعل — ولا ترجيح لأحدهما على الآخر ، لأن في كل منها مشاكله[٩] .

والرفع يترتب عليه عطف جملة اسمية على جملة اسمية ، وكلتاهما لا محل لها من الإعراب ، والنصب يترتب عليه عطف جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها إما الضمير في "من أجله" العائد على صدر الجملة الأولى ، أو الفاء ، فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان[١٠] .

هذا ، واستواء الوجهين مشروط بعدم وجود فاصل بين الاسم والعاطف ، فإن وجد فاصل بينهما كـ (أمَّا) نحو : زيد قام وأمَّا عمرٌ فأكرمته ، فلا أثر للعاطف والرفع راجح ؛ لأن الجملة بعد (أمَّا) صارت كأنها منقطعة عما قبلها ، كما يترجح النصب في نحو : زيد قام وأمَّا عمراً فأكرمه[١١] .

ومعنى هذا أن الفصل بـ (أمَّا) يُذْهِبُ أثر العاطف ، ويجعله كأن لم يكن ، ويجعل المشغول عنه يخضع لقاعدة أخرى لا أثر للعاطف فيها .

---

(١) شرح الكافية للرضى ٦٢٠/٢ ، ٦٢١ ، وينظر ابن الناظم ٢٤٠ .

(٢) الكتاب ٩٥/١ ، وينظر حاشية الخضري ٣٩٨/١ .

(٣) شرح التصريح ٣٧٠/٢ ، ٣٧١ .

(٤) الكتاب ٩٥/١ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٤٤/٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٢/٢ ، ٤٣ ، وشرح التصريح ٣٧١/٢ .

(٥) حاشية الخضري ٣٩٩ .

(٦) ابن الناظم ٢٣٩ .

(٧) حاشية الخضري ٣٩٩/١ .

(٨) شفاء العليل ٤٢٨/١ ، وينظر المسائل البصريات ٢١٣ ، وتوضيح المقاصد ٤٤/٢ .

(٩) ارتشاف الضرب ٢١٧٠/٤ ، ٢١٧١ .

(١٠) شرح التصريح ٣٨٠/٢ .

(١١) توضيح المقاصد والمسالك ٤٤/٢ ، وينظر شفاء العليل ٤٢٨/١ ، والهمع ١٦٥/٥ .

المفعول معه

المفعول معه هو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى مع[١] ، والاسم الواقع بعد الواو قد يجب فيه العطف ، وقد يجب فيه النصب على المعية ، وقد يجوز فيه الوجهان مع اختيار العطف ، وقد يجوز فيه الوجهان مع اختيار المعية ، وقد يمتنع فيه العطف والمعية معاً[٢] .

هذا ، ولوجود الفاصل أو عدم وجوده أثر في ترجيح العطف على المعية أو ترجيح المعية على العطف . أمَّا ما يختار عطفه فما أمكن فيه العطف بلا ضعف ، لا من جهة اللفظ ، ولا من جهة المعنى نحو : كنت أنا وزيد كالأخوين ، فالوجه رفع (زيد) بالعطف على الضمير المتصل في (كنت) ؛ وإنما رجح العطف ؛ لإمكانه ، وخلوه من الضعف : من جهة اللفظ للفصل بين الضمير المتصل ، وبين المعطوف بالتوكيد .

ومن جهة المعنى ؛ لأنه ليس في الجمع بين (زيد) والضمير في الإخبار عنهما بالجار والمجرور تكلف[٣] .

ويجوز النصب على المعية مرجوحاً نحو : كنت أنا وزيداً كالأخوين وذلك على اعتبار الإعراض عن التشريك في الحكم ، والقصد إلى مجرد المصاحبة[٤] . فالفاصل هنا يشكل أثراً إيجابياً يترتب عليه ترجيح العطف على المعية .

وأمَّا ما يختار نصبه مفعولاً معه فما كان في عطفه على ما قبله ضعف من جهة اللفظ نحو: ذهبت وزيداً ، فرفع (زيد) بالعطف على فاعل (ذهبت) ضعيف ؛ لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ، ولا يقوى إلا مع الفصل ، ولا فاصل هنا فالوجه النصب على المعية لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف ، والفرار من الضعف أفضل من الإقبال عليه بغير داعٍ[٥] .

ومعنى هذا أن الفاصل العدمي هنا يترتب عليه كون العطف مرجوحاً ، لأن المعطوف عليه ضمير رفع متصل غير مفصول بينه وبين العاطف ، وما كان كذلك فعطفه ضعيف ، وأكثر ما يكون في الشعر كقول الشاعر :

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه مالم يكن وأبٌ له لينالا[٦]

فلو نصب (أب) ؛ لكان أجود لما تبين من ضعف العطف[٧] .

إعمال المصدر

للفاصل العدمي أثر في إعمال المصدر ؛ وذلك لأن المصدر المقدر بالحرف المصدري والفعل مع معموله كالموصول مع صلته فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول ولا يفصل بينهما بأجنبي[٨] .

---

(١) ابن عقيل ٥٩٠/١ ، وينظر أوضح المسالك ٢٣٩/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب ١٤٨٨/٣ ، وينظر المساعد ٥٤١/١ : ٥٤٤ .

(٣) ابن الناظم ٢٨٣ ، وينظر الهمع ٢٤٥/٣ .

(٤) ابن الناظم ٢٨٣ ، وينظر التصريح ٥٣٦/٢ .

(٥) ابن الناظم ٢٨٤ ، وينظر أوضح المسالك ٢٤٣/٢ ، ٢٤٤ .

(٦) البيت من الكامل ، وهو لجرير في ديوانه ٥٦٢ ، وشرح التسهيل ٢٦١/٢ وابن الناظم ٥٤٣ ، وشرح التصريح ٤٧٦/٢ ، والمقرب ٢٣٤/١ ، والهمع ١٣٨/٢ ، والأشموني ٣٩٣/٢ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢٦١/٢ .

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١١٤/٣ ، ١١٥ ، وينظر الهمع ٦٩/٥ ، ٧٠ .

ومعنى هذا أن المصدر حتى يعمل عمل الفعل فإن هذا مشروط بعدم الفصل بينه وبين معموله بفاصل أجنبي فإن فصل بينهما فاصل أجنبي فلا عمل له في المعمول[١] .

وعلى هذا فإذا كان الفاصل هنا ممنوعاً فإن ورد ما يوهم العمل مع الفصل أوّل[٢] ، ومن ذلك قوله تعالى { إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ (٨) يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ }[٣] .

فظاهر القول الكريم أن (يوم) منصوب بـ (رجعه) مع وجود فاصل أجنبي[٤] . فخرج على أن (يوم) معمول لعامل مقدر كأنه قال : يرجعه يوم تبلى السرائر[٥] .

هذا ، وقد خالف الزمخشري فأجاز إعمال المصدر مع وجود فاصل ، فـ (يوم) — عنده — منصوب بـ (رجعه) ولا حاجة لتقدير عامل[٦] .

وعلى رأي الزمخشري لا أثر للفاصل في إعمال المصدر . وما ذهب إليه الزمخشري يترتب عليه وجود فاصل أجنبي بين المصدر ومعموله ، والإخبار عن موصول قبل تمام صلته ، ولذا كان الوجه تقدير عامل ؛ للفرار من هذين المحظورين[٧] ، ومما يوهم إعمال المصدر مع وجود فاصل أجنبي قول الشاعر :

المن للذم داعٍ بالعطاء فلا تمنن فتُلْقى بلا حمد ولا مال[٨]

فقد أوهم ظاهر البيت أن الجار والمجرور (بالعطاء) متعلق بالمصدر المذكور (المن) فيلزم على ذلك محظوران :

الأول : وجود فاصل أجنبي بين المصدر ومعموله ، وهو قوله (للذم داعٍ) .

الثاني : الإخبار عما هو بمنزلة الموصول قبل استكمال ما هو بمنزلة الصلة ، فالمصدر بمنزلة حرف مصدري ، وصلته ومعمول المصدر بمنزلة معمول الصلة ، ومعمولات الصلة من تمامها ، فإذا أخبر بـ (داعٍ) عن المصدر ، وجعل قوله (بالعطاء) متعلقاً بالمصدر المذكور ترتب على ذلك ذكر ما أخبر به قبل ذكر معمولاته ، وهذا هو الإخبار عما هو كالموصول قبل استكمال ما هو بمنزلة الصلة ، وجمهور النحاة لا يجيزون ذلك[٩] .

وهذان المحظوران في البيت مترتبان على جعل الجار والمجرور (بالعطاء) متعلقاً بالمصدر المذكور في الكلام وهو (المن) .

وللفرار من هذا قدّر النحاة للجار والمجرور متعلقاً كفعل أو مصدر آخر يأتي قبل الجار والمجرور وبعد الخبر ، فلا يكون لهذا المصدر المذكور في الكلام متعلق ، فيخلو البيت من المحظورين السابقين[١٠] .

ويفهم مما سبق أن الفاصل العدمي يمثل شرطاً من عدة شروط يجب توفرها لإعمال المصدر ، وأن وجود الفاصل يترتب عليه عدم الإعمال خلافاً للزمخشري ، وما أوهم الفصل أول على وجه يؤدي إلى الفرار من المحظور[١١] .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٦/٣ : ٨ ، وينظر الارتشاف ١٦٧٦/٤ .

(٢) شرح الأشموني ٢١٢/٢ ، ٢١٣ ، وينظر حاشية الخضري ٥٠/٢ .

(٣) سورة الطارق . الآيتان (٨ ، ٩) .

(٤) شرح مفصل لابن يعيش ٨٣/٤ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٠٢٠/٢.

(٦) الكشاف ٢٤١/٤ ، وينظر الأشموني ٢١٢/٢ ، ٢١٣ .

(٧) المساعد ٢ / ٢٣٣ ، وينظر شرح التصريح ٢٥٥/٣ ، ٢٥٦ .

(٨) البيت لم أقف على قائله ، وهو من البسيط . من مواضعه : الارتشاف ١٦٧٦/٤ ، وشرح الأشموني ٢١٣/٢ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية ٤٢٩/٦ .

(٩) شفاء العليل ٦٤٧/٢ ، ٦٤٨ ، وينظر شرح الكافية الشافية ١٠٢٠/٢.

(١٠) توضيح المقاصد والمسالك ٨/٣ ، وينظر حاشية الخضري ٥٠/٢ .

(١١) الارتشاف ١٦٧٦/٤ .

وإذا كان الفاصل يترتب عليه الإخبار عن المصدر قبل تمام صلته ، فإنه يترتب عليه – أيضاً – ألا يتبع بتابع من نعت وغيره قبل أخذ المصدر متعلقاته[١] .

فلا يجوز : أعجبني ضربك المبرح زيداً ؛ لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما[٢] .

وحكم بقية التوابع حكم النعت فيمتنع : عجبت من شربك وأكلك اللبن ، وقتالك نفسه زيداً ، ومن إتيانك مشيك إلى زيد[٣] ، وعلى هذا فإن أتبع المصدر بتابع لا يعمل[٤] .

فإن أخرت تلك التوابع جاز إعمال المصدر ؛لخلوه حينئذ من الفاصل المؤدي إلى المحظور، وإذا جاء ما ظاهره إعمال المصدر متبوعاً قبل أخذه متعلقاته فهو شاذ لا يقاس عليه ، ومنه قول الشاعر :

أرواحٌ مودِّعٌ أم بكور أنت فانظر لأي ذاك تَصيرُ[٥]

فقد جاء ما ظاهره أن (أنت) فاعل المصدر من جهة الوصف[٦] . فخرج على أنه فاعل فعل محذوف يفسره (فانظر)[٧] . أو مبتدأ خبره (رواح) إما مبالغة ، وإما على معنى : ذو رواح[٨] .

التوكيد

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : أثر الفاصل في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين :

يؤدي الفاصل دوراً إيجابياً في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين ؛ وذلك لأن التوكيد بتلك القيود لا يصح إلا بوجود فاصل مخصوص هو الضمير المنفصل ، بحيث يكون هذا الضمير بمثابة توكيد للضمير المرفوع المتصل سواء أكان بارزاً أم مستتراً[٩] .

يقال : قوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم .

وإنما اشترط النحاة الفصل بالضمير المنفصل عند توكيد المتصل بالنفس أو العين ؛ وذلك لأن المرفوع المتصل بمنزلة الجزء فكرهوا أن يؤكدوه أولا بمستقل من غير جنسه ، فأكدوه أولاً بمستقل من جنسه وبمعناه وهو النفس والعين اللذان هما من الأسماء الظاهرة[١٠] .

---

(١) الأشموني ٢٠٢/٢ ، ٢٠٣ ، وينظر توضيح المقاصد ٨/٣ .

(٢) حاشية الخضري ٥٠/٢ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٣ .

(٣) المساعد ٢٢٩/٢ .

(٤) الأشموني ٢٠٣/٢ .

(٥) البيت من الخفيف ، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٨٤ ، والكتاب ٧٠/١ ، والشعر والشعراء ٢٣١/١ والأغاني ١٢٦/٢ ، والجني الداني ٧١ ، والدرر اللوامع ٣٨/٢ وبلا نسبة في الخصائص ١٣٢/٠ ، وتذكره النحاة ٣٦٢ ، والمغني ١٦٦/١ ، والهمع ١١٠/١ ، ١١١/٢ ، والدرر ٣٢٤/٥ ، والمعجم المفصل ٣٦٨/٣ .

(٦) المساعد ٢٢٩/٢ .

(٧) الكتاب ٧٠/١ .

(٨) المغني ١٦٦/١ ، وينظر الهمع ١١٠/١ .

(٩) ابن الناظم ٥٠٨ ، وينظر الكتاب ٣٧٩/٢ ، والمقتضب ٢١١/٣ وشرح التسهيل ٢٨٩/٣ .

(١٠) البسيط لابن أبي الربيع ٣٧٢/١ ، ٣٧٣ ، وينظر حاشية الصبان ٧٩/٣ .

وكذلك اشترط ذلك ؛ لأن النفس والعين يليان العوامل ، إذ لو قيل : المرأة خرجت عينها توهمت الباصرة ولو قيل : المرأة خرجت نفسها ، لتوهمت نفس الحياة ، فحملوا مالا لبس فيه على ما ألبس[١] .

هذا ، وقد ذكر الأخفش توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين بلا فاصل على ضعف نحو : قاموا أنفسهم[٢] .

ويفهم مما سبق أن الفاصل لا أثر له في الآتي :

١ـ إذا أكد الضمير بغير النفس أو العين فيقال : قوموا كلكم ، وقوموا أنتم كلكم ، وإنما لم يشترط الفاصل هنا ، لأن " كل ونحوه " لا يلي العوامل اللفظية في الاختيار، فلما كانت لا تلي العوامل ارتفع اللبس من أصله ، وعلى هذا جاز أن يقال : قوموا كلكم بلا فاصل ، وقوموا أنتم كلكم بفاصل[٣] .

٢ـ إذا كان الضمير المتصل غير مرفوع بأن كان منصوباً أو مجروراً فيقال : مررت بك نفسك أو عينك ، ورأيتك نفسك أو عينك[٤] .

وإنما لم يشترط الفاصل مع الضمير المتصل المنصوب أو المجرور ؛ لأنهما ليسا كالمرفوع في شدة الاتصال ، فليس أي منهما بقائم مقام جزئه ، فبرز كأنه كلمة أخرى وحصل به الفصل ، ومن هنا لم يلزم توكيده بالضمير المنفصل عند توكيده بالنفس والعين ، بل يجوز توكيده وترك توكيده[٥] .

٣ـ إذا كان الضمير المرفوع منفصلاً فهذا لا يحتاج إلى الفصل بضمير منفصل عند توكيده ؛ لأنه مستقل بنفسه كالظاهر فيؤكد بلا فاصل فيقال : ما قام إلا أنت نفسك[٦] .

ومعنى ما سبق أن أثر الفاصل لا يتحقق ولا يلزم إلا إذا كان المؤكد ضميراً مرفوعاً متصلاً وكان توكيده بالنفس أو العين فإذا اختل أي قيد من تلك القيود لم يعد للفاصل أثر.

المسألة الثانية :أثر الفاصل في توكيد الحرف توكيداً لفظياً :

الحرف المراد توكيده توكيداً لفظياً إما أن يكون حرف جواب أو لا . فإن كان حرف جواب فلا أثر للفاصل في توكيده بل يكرر – وحده – بلا شرط نحو : بلَى بلَى ، ونعَم نعَم ، ولاَ لاَ . فإن كان الحرف غير جواب وجب أمران :

أحدهما : وجود فاصل بين الحرفين المؤكَّد والمؤكِّد .

الثاني : أن يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد إن كان ما اتصل بالحرف المؤكد مضمراً ؛ لكونه كالجزء منه[٧] . ومنه قوله تعالى { أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ }[٨] . فأنَّ المفتوحة الثانية مؤكدة لـ (أنَّ) المفتوحة الأولى الواقعة مفعولاً ثانياً لـ " يعد " ، وفصل بينهما بالظرف وما بعده ، وأعيد مع "أنَّ" الثانية الضمير المتصلة به " أنَّ " الأولى ، وهو الكاف والميم.

---

(١) حاشية الخضري ١٣٥/٢ ، وينظر شرح التصريح ٥٢٢/٣ .

(٢) الهمع ١٩٧/٥ .

(٣) شرح التصريح ٥٢٣/٣ .

(٤) ابن عقيل ٢١٣/٢ .

(٥) البسيط ٣٧٢/١ ، ٣٧٣ .

(٦) التصريح ٥٢٣/٣ .

(٧) المساعد ٣٩٨/٢ ، وينظر الارتشاف ١٩٥٧/٤ : ١٩٥٩ ، وشفاء العليل ٧٤٣/٢ ، ٧٧٤ .

(٨) سورة المؤمنون . الآية (٣٥) .

ويجب أن يعاد لفظ المتصل بالحرف المؤكد أو ضميره أي : ضمير المتصل بالحرف المؤكد إن كان ما اتصل بالحرف المؤكد اسماً ظاهراً نحو : إنَّ زيداً إنَّ زيداً فاضل .

فـ " إنَّ " الثانية مؤكدة لـ " إنَّ " الأولى ، وأعيد مع " إنَّ " الثانية ما اتصل بـ " إنَّ " الأولى ، وهو لفظ " زيد " ، ليكون فاصلاً بين الحرفين : المؤكَّد والمؤكد .

ومثال ما أعيد فيه ضمير الظاهر الذي اتصل بالمؤكد قوله تعالى : " ففي رحمة الله هم فيها خالدون[١] " . فـ " في " الثانية توكيد لـ " في " الأولى ، وأعيد مع "في" الثانية ضمير " رحمة "[٢] . ويفهم مما سبق أن اتصال الحرفين المؤكد والمؤكد من غير فاصل شاذ ،ومنه قول الشاعر.

إنَّ إنَّ الكريم يحلم ما لم يرين من أجاره قد ضيما[٣]

فأكد " إنَّ " الأولى بـ " إنَّ " الثانية من غير فاصل بينهما[٤] .وأجاز الزمخشري ذلك اختياراً[٥] . وما ذهب إليه مردود ؛ لعدم السماع ، ولا حجة له في البيت ؛ لأنه ضرورة[٦] .

المسألة الثالثة : أثر الفاصل في توكيد جملتين توكيداً لفظياً :

إذا كان المؤكد والمؤكد جملتين وأُمِنَ توهم كون الجملة الثانية غير مؤكدة فالأجود الفصل بينهما بعاطف[٧] . قال تعالى { كلا سيعلمون . ثم كلا سيعلمون }[٨] وكقوله تعالى : { وما أدراك ما يوم الدين . ثم ما أدراك ما يوم الدين }[٩] ، ومعنى هذا أن جودة الفاصل مشروطة بأمن اللبس أي : أمن توهم كون الجملة الثانية غير مؤكدة[١٠] .

وعلى هذا فلو خيف توهم كون الثانية غير مؤكدة ترك الفاصل – وهو حرف العطف – نحو : ضربت زيداً ضربت زيداً بلا فاصل ، لأن ذكره يخل بالتوكيد ، إذ يوهم أن الضرب الثاني غير الأول[١١] .

عطف النسق

أثر الفاصل في العطف على ضمير الرفع المتصل :

العطف على ضمير الرفع المتصل بارزاً كان أو مستتراً مشروط بوجود فاصل بين التابع وهو المعطوف ، والمتبوع ، وهو المعطوف عليه[١٢] .

---

(١) سورة آل عمران : من الآية (١٠٧) .

(٢) شرح التصريح ٥٣١/٣ ، وينظر شفاء العليل ٧٤٤/٢ ، ٧٤٥ .

(٣) البيت لم أقف على قائله ، وهو من الخفيف . من مواضعه : شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٣/٣ ، وشرح التصريح ٥٣٣/٣ ، والهمع ٢١٠/٥ ، والأشموني ٨٢/٣ ، والدرر ١٦١/٢ .

(٤) الهمع ٢١٠/٥ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٣ .

(٦) شرح التصريح ٥٣٣/٣ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٥/٣ .

(٨) سورة النبأ . الآيتان (٤ ، ٥) .

(٩) سورة الانفطار . الآيتان (١٧ ، ١٨) .

(١٠) ارتشاف الضرب ١٩٥٩/٤ .

(١١) الهمع ٢١١/٥ .

(١٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/٣ ، ٣٧٤ ، وينظر شفاء العليل ٧٩٢/٢ ، ٧٩٣ ، وشرح الأشموني ٣٩٢/٢ ، ٣٩٣.

والفاصل واحد من أمور :

توكيده بتوكيد لفظي مرادف له بأن يكون بضمير منفصل[١] ، ومنه قوله تعالى { لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ }[٢] " وقوله { اسكن أنت وزوجك الجنة }[٣].

أو فصله بتوكيد معنوي كقول الشاعر :

ذعرتم أجمعون ومن يليكم برؤيتنا وكنا الظافرينا[٤]

فـ " مَنْ " معطوف على الضمير في " ذعرتم " والفاصل " أجمعون " وهو توكيد معنوي .

١ـ أن يكون الفاصل " لا " النافية[٥] ، ومنه قوله تعالى { مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا }[٦] فـ " آباؤنا " معطوف على " نا " و " لا " فاصلة بين العاطف والمعطوف .

٢ـ أن يكون الفاصل مفعولاً[٧] ، ومنه قوله تعالى { جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ }[٨] فـ " مَنْ " معطوف على الواو في " يدخلونها " والفاصل بينهما " الهاء " الواقعة في محل نصب مفعول به .

فهذه هي أشهر الفواصل ، ومن غير المشهور أن يكون الفاصل تمييزاً أو نداء[٩] .

هذا واشتراط صحة العطف على ضمير الرفع المتصل بوجود فاصل هو مذهب البصريين[١٠]، وذلك لأن الضمير المتصل قد يكون مقدراً في الفعل أو ملفوظاً به فإن كان مقدراً فيه نحو : قام وزيدٌ ، فكأنه قد عطف اسماً على فعل .

وإن كان ملفوظاً به نحو : قمْتُ وزيدٌ ، فالتاء تنزل منزلة الجزء من الفعل ، فلو جوَّزنا العطف عليه لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل ، وهذا لا يجوز[١١].

وعلى هذا فالفاصل – على رأي البصريين – يؤدي دوراً إيجابياً إذ صحة العطف على الضمير المرفوع المتصل مشروطة بوجوده ، أما الكوفيون فلم يشترطوا وجود فاصل بين المتعاطفين بل أجازوا أن يقال : قمت وزيدٌ بلا فاصل[١٢] .

وقد استدل الكوفيون على صحة رأيهم في صحة العطف دونما تأثير لوجود فاصل أو عدم وجوده بورود ذلك في كتاب الله تعالى ، وكلام العرب.

فمنه قول الله تعالى { ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى (٦) وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى }[١٣] فهو معطوف على الضمير المستكن في (استوى) بلا فاصل فدل على جوازه .

---

(١) ابن الناظم ٥٤٢ ، وينظر الكتاب ٣٧٨/٢ ، ٣٧٩ ، والمقتضب ٢١٠/٣ .

(٢) سورة الأنبياء . من الآية (٥٤) .

(٣) سورة البقرة . من الآية (٣٥) .

(٤) البيت لم أقف على قائله ، وهو من الوافر . من مواضعه : شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/٣ ، والمساعد ٤٦٩/٢ ، والتصريح ١٥٠/٢

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٢٢٩/٣ : ٢٣٠ ، وينظر أوضح المسالك ٣٤٦/٣ .

(٦) سورة الأنعام . من الآية (١٤٨) .

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ١٩٩/١ ، ٢٠٠ ، وينظر حاشية الخضرى ١٥٤/٢ ، ١٥٥ .

(٨) سورة الرعد . من الآية (٢٣) .

(٩) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/٣ ، ٣٧٤ .

(١٠) ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤ .

(١١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٣/٢ : ١٥ .

(١٢) توضيح المقاصد والمسالك ٢٣٠/٣ .

(١٣) سورة النجم . الآيتان (٦ ، ٧) .

ومن ذلك في كلام العرب قول الشاعر :

فلت إذا أقبلت وزهرٌ تهادى كنعاج الفلا تعسَّفن رملا[١]

فـ " زهر " معطوف على الضمير في " أقبلت " بلا فاصل .

وإذا كان الكوفيون بهذين الشاهدين يطرحون أثر الفاصل ، ويجوزون العطف بدونه ، فإن البصريين يتمسكون بأثر وجود الفاصل في صحة العطف ، ولذلك جعلوا الواو في الآية الكريمة للحال لا للعطف .

وأما البيت فهو عندهم من الشاذ الذي لا يؤخذ به ، ولا يقاس عليه ، وهو محمول على الضرورة[٢] ويفهم مما سبق أنه لا أثر للفاصل فيما يأتي :

١ـ عطف الظاهر على الظاهر نحو : قام زيدٌ وعمرو .

٢ـ العطف على الضمير المرفوع المنفصل نحو : أنا وأنت قائمان .

٣ـ العطف على الضمير المنصوب المنفصل نحو : إياك والأسد .

٤ـ العطف على الضمير المنصوب المتصل[٣]. ومنه قوله تعالى : { جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ }[٤] فـ " الأولين " معطوف على الكاف والميم[٥] .

المنـــادى

أثر الفاصل في نداء المفرد العلم :

يجوز في المنادى المضموم أن يفتح لخمسة شروط :

الأول : أن يكون علماً .

الثاني : أن ينعت بابن .

الثالث : أن يضاف الابن إلى علم .

الرابع : ألا يكون هناك فاصل بين " ابن " وموصوفه .

الخامس : أن يكون المنادى مما يضم لفظاً[٦] نحو : يا زيدَ بن سعيد بضم " زيد " على الأصل ، وفتحه . لواحد من أمور ثلاثة :

الأول : أن يكون الفتح على الاتباع لفتحة " ابن " إذ الحاجز بينهما ساكن غير حصين[٧] .

الثاني: أن يكون الفتح على تركيب الصفة مع الموصوف ، وجعلهما شيئاً واحداً كخمسة عشر[٨].

الثالث : أن يكون الفتح على إقحام " ابن " وإضافة " زيد " إلى " سعيد " ؛ لأن ابن الشخص يجوز إضافته إليه ؛ لأنه يلابسه[٩] .

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٥٢٤ ، واللمع ١٨٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٣ وشرح العمدة لابن مالك ٦٥٨/١ وبلا نسبة في الكتاب ٣٧٩/٢ ، والخصائص ٣٨٦/٢ ، والإنصاف ١٥/٢ وابن عقيل ٥٠١/١ ، وشرح الأشموني ٤٢٩/٢ ، والمعجم المفصل ١١٧/٦ .

(٢) الإنصاف ١٣/٢ : ١٥ .

(٣) التصريح ٦١٠/٣ ، وينظر البسيط لابن أبي الربيع .

(٤) سورة المرسلات . من الآية (٣٨) .

(٥) التصريح ٦١٠/٢ ، وينظر ابن الناظم ٥٤٢ .

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٢٨٢/٣ ، وينظر المساعد ٤٩٤/٢ ، والهمع ٥٣/٣ .

(٧) حاشية الخضري ١٧٣/٢ ، وينظر التصريح ٢٦/٤ .

(٨) التصريح ٢٦/٤ .

(٩) الارتشاف : ٢١٨٧/٤ ، ٢١٨٨ .

وعلى الوجه الأول فتحة " زيد " فتحة اتباع ، وعلى الثاني فتحة بناء ، وعلى الوجه الثالث فتحة إعراب ، وفتحة " ابن " على الأول فتحة إعراب ، وعلى الثاني بناء ، وعلى الثالث غيرهما[١] . هذا ، وقد اختار البصريون عدا المبرد الفتح ؛ لخفته[٢] . وذهب المبرد إلى أن الضم أجود ؛ لأنه الأصل[٣] .

ويفهم مما سبق أن الفاصل العدمي يمثل واحداً من شروط خمسة يجب توفرها حتى يجوز في المنادى الضم والفتح ، فإن فقد شرط من الشروط المتقدمة تعين الضم في المنادى[٤] .

ويظهر أثر الفاصل هنا هو أنه لو كان وجودياً بمعنى : كان الابن مفصولاً عن موصوفه كما في نحو : يا زيدُ الظريف ابن عمرو فليس في الموصوف إلا الضم ؛ لأن مثل ذلك لم يكثر في الكلام فلم يستثقل مجيئه على الأصل[٥] .

وعلى هذا فكون الفاصل عدمياً يترتب عليه جواز الضم والفتح في المنادى مع مراعاة توافر بقية الشروط المجوزة لذلك ، وكون الفاصل وجودياً يترتب عليه امتناع الفتح في المنادى ، ويتعيَّن الضم[٦] .

توكيد المضارع

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : أثر الفاصل في بيان حال توكيد المضارع :

جرى معظم النحاة على تقسيم حالات المضارع من ناحية توكيده بالنون خمسة أقسام : فقد يكون توكيده واجباً ، وقد يكون قريباً من الواجب ، وقد يكون جائزاً بكثرة ، وقد يكون جائزاً بقلة ، وقد يكون ممتنعاً[٧] .

هذا ، وللفاصل أثر في حالتين من أحوال توكيد المضارع ، وهما حالتا الوجوب والمنع ، وذلك لأن المضارع يجب توكيده إذا كان واقعاً في جواب قسم غير مفصول من لامه بفاصل ، وكان مثبتاً مستقبلاً[٨] نحو قوله تعالى { وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ }[٩] وقوله { لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ }[١٠] .

ونلحظ أن توكيد المضارع حتى يكون واجباً متوقف على توفر عدة شروط يمثل الفاصل العدمي واحداً منها . ومعنى هذا أن انتفاء واحد من تلك الشروط يترتب عليه منع توكيد المضارع[١١] .

وعلى هذا فإذا كان الفاصل وجودياً امتنع توكيد الفعل المضارع سواء أكان الفاصل معموله أم حرفاً من حروف التنفيس .

---

(١) التصريح ٢٧/٤ .

(٢) شرح الأشموني ٢٦/٣ .

(٣) المقتضب ٢٢٩/٤ ، وينظر ابن الناظم ٥٦٩ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٣/٣ .

(٥) ابن الناظم ٥٦٩ ، وينظر المساعد ٤٩٥/٢ .

(٦) شرح التصريح ٢٩/٤ .

(٧) توضيح المقاصد والمسالك ٩٣/٤ ، ٩٤ ، وينظر الهمع ٣٩٩/٤ .

(٨) شرح الأشموني ١١٥/٣ . وينظر الكتاب ١٠٤/٣ ، ١٠٥ ، وحاشية الخضري ٢١٦/٢ .

(٩) سورة الأنبياء . من الآية (٥٧) .

(١٠) سورة العلق . الآية (١٥) .

(١١) الارتشاف ٦٥٥/٢ ، وينظر المقتضب ٣٣٣/٢ ، وابن يعيش ٣٩/٩ .

فمن الفصل بالمعمول قوله تعالى { وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ }[١] فاللازم في " لئن " موطئة القسم محذوف ، واللام في " لإلى " مؤكدة للجواب وهو " تحشرون " ، والأصل : والله لئن متم أو قتلتم لتحشرون إلى الله[٢] ، ومن الفصل بحرف من حروف التنفيس قوله تعالى { وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى }[٣].

ومعنى ما سبق أن الفاصل الوجودي يترتب عليه منع توكيد المضارع ؛ لانتقاء المباشرة بين اللام والفعل ؛ لوجود الفاصل ، فإذا انتفى الفاصل وتوفرت بقية شروط الوجوب كان توكيد المضارع واجباً[٤] .

المسألة الثانية: أثر الفاصل في توكيد المضارع المسند إلى نون النسوة:

يؤدي الفاصل دوراً جوهرياً عند توكيد المضارع المسند إلى نون النسوة ؛ وذلك لأن انعدامه يؤدي إلى توالي الأمثال المؤدي إلى الثقل المفرط[٥] .

وعلى هذا فعند توكيد المضارع المسند إلى نون النسوة يؤتى بألف فاصلة بين نون التوكيد المثقلة المكسورة وبين نون النسوة ؛ وذلك قصداً للتخفيف قال سيبويه : " وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع النساء قلت : اضربنانِّ يا نسوة ، وهل تضربنانِّ ولتضربنانِّ ، فإنما ألحقت هذه الألف كراهية النونات ، فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها كما حذفوا نون الجميع للنونات ولم يحذفوا نون النساء كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد ، وكسرت الثقينة ههنا لأنها بعد ألف زائدة فجعلت بمنزلة نون الاثنين حيث كانت كذلك[٦] .

وعلى هذا فوجود الفاصل عند توكيد المضارع المسند إلى نون النسوة واجب ؛ لما يترتب على وجوده من عدم توالي الأمثال ، وكان الفاصل ألفاً ؛ لخفته[٧].

نواصب المضارع

وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى : أثر الفاصل في (أن) الناصبة للمضارع :

الأصل في (أن) الناصبة للمضارع ألاَ يكون هناك فاصل بينها وبين منصوبها ؛ لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء . قال سيبويه : " ولم يفصلوا بين (أنْ) وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الأسماء ؛ ضربت وقتلت ؛ لأنها لا تصرف تصرُّف الأفعال نحو : ضربت وقتلت ، ولا تكون إلا في أول الكلام لازمة لوضعها لا تفارقه ؛ فكرهوا الفصل لذلك لأنه حرف جامد"[٨] ، وعلى هذا فيحذر وجود فاصل بين " أنْ " والفعل ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور[٩].

وأجاز الكوفيون أن يكون الفاصل بين " أنْ " والفعل شرطاً نحو : أردت أنْ إنْ تزرني أزورَك بالنصب مع تجويزهم الإلغاء أيضاً[١٠] .

---

(١) سورة آل عمران . من الآية (٥٨) .
(٢) التصريح ١٨١/٤ .
(٣) سورة الضحى . الآية (٥) .
(٤) البسيط لابن أبي الربيع ٩١٨/٢ ، ٩١٩ ، وينظر ابن الناظم ٦٢٠ .
(٥) حاشية الخضري ٢٢١/٢ ، وينظر أوضح المسالك ١٠٣/٤ .
(٦) الكتاب ٥٢٦/٣ ، ٥٢٧ ، وينظر المقتضب ٢٣/٣ ، وشفاء العليل ٨٨٧/٢ .
(٧) شرح الجمل لابن عصفور ٨٩/٣ ، وينظر المغني ٤٢٧/٢ ، والهمع ٤٠٤/٤ .
(٨) الكتاب ١٣/٣.
(٩) الهمع ٩٠/٤ .
(١٠) المصدر السابق ٩١/٤ .

وجوَّزَ بعض النحويين أن يكون الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو : أريد أنْ عندي تقعدَ وأريد أنْ في الدار تقعدَ[١] .

وهذا قياس على أنَّ المشددة حيث يجوز ذلك فيها بجامع ما اشتركا فيه من المصدرية والعمل . كما أن كون الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً يغتفر ؛ لأن الفصل بهما كلا فصل ؛ إذ يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما[٢] .

المسألة الثانية :أثر الفاصل في " لن " الناصبة للمضارع :

" لن " واحد من الحروف التي تنصب المضارع ، والأصل فيه أن يكون مباشراً الفعل ، فلا يجوز أن يكون هناك فاصل " ما " بينه وبين معموله ، وهذا مذهب الجمهور وهشام[٣] .

وعلى هذا فلا يقع الفاصل بين " لن " ومعمولها في الاختيار وقد يرد الفصل بـ " ما " المصدرية الظرفية في ضرورة الشعر نحو قوله :

لمَّا رأيت أبا يزيد مقاتلاً أدعَ القتالَ وأشهد الهيجاء[٤]

فقد فصل بين " لن " ومعمولها " أدع " في الضرورة .

هذا ، والفاصل عند الكسائي والفراء مغتفر إذا كان قسماً نحو : لن والله أكرم زيداً[٥] ، وانفرد الكسائي بجواز كون الفاصل معمول الفعل نحو : لن زيداً أكرمَ[٦] .

وانفرد الفراء بجواز كون الفاصل (أظن) نحو : لن أظن أزورَك بالنصب ، وكونه شرطاً نحو : لن إنْ تزرني أزورَك بالنصب .

والأولى عدم التفريق بين " لن " والفعل اختياراً ؛ لأنَّ " لن " وأخواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة " إنَّ " وأخواتها من الحروف الناصبة للأسماء ، فكما لا يجوز الفصل بين " إنَّ " واسمها لا يجوز بين " لن " وأخواتها والفعل ، بل الفصل بين عوامل الأفعال والأفعال أقبح منه بين عوامل الأسماء والأسماء ؛ لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء نص على ذلك سيبويه[٧] .

المسألة الثالثة : أثر الفاصل في " كي " الناصبة :

أجمع النحويون على جواز الفصل بين " كي " ومعمولها إذا كان الفاصل واحداً من الأمور الآتية :

١ـ لا النافية[٨] : ومنه قوله تعالى : { كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً }[٩] .

٢ـ ما الزائدة[١٠] : ومنه قول الشاعر :

تريدين كيما تجمعيني وخالداً وهل يُجمَعُ السيفان ويحك في غمْدِ[١١]

---

(١) الأشموني ١٨٩/٣ ، ١٩٠ .

(٢) شفاء العليل ٩٢١/٢ .

(٣) ارتشاف الضَرَب ١٦٤٤/٤ .

(٤) البيت لم أقف على قائله ، وهو من الكامل .من مواضعه : الخصائص ٤١١/٢ ، والمقرب ٢٨٧/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢/٤ والارتشاف ١٦٤٤/٤ وشفاء العليل ٩٢١/٢ ، والأشموني ١٩٠/٣ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢٢/٤ .

(٦) الهمع /٩٦ .

(٧) الكتاب ١٦١/٣ ، ١٦٢ ، وينظر الهمع ٩٦/٤ ، ٩٧ .

(٨) شفاء العليل ٩٢٤/٢ .

(٩) سورة الحشر . من الآية (٧) .

(١٠) توضيح المقاصد والمسالك ١٧٩/٤ .

(١١) قائله : أبو ذؤيب الهذلي ، وهو من الطويل . من مواضعه : الشعر والشعراء ٥٤٨/٢ ، ومقاييس اللغة ٣٧٠/٣ ، والهمع ١٠١/٤ والدرر اللوامع ٥/٢ والخزانة ٨٤/٥ ، ٥١٤/٨ .

٣ـ لا النافية وما الزائدة معاً : ومنه قول الشاعر :

أردت لكيما لا ترى لي عثرةً ومن ذا يعطي الكمال فيكملُ[١]

ولا يجوز أن يكون الفاصل غير ما ذكر عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين[٢] .

وذهب الكسائي إلى جواز كون الفاصل معمول الفعل الذي دخلت عليه ، أو قسماً ، أو شرطاً ملاصقاً لها[٣] نحو : أزورك كي زيداً تكرمُ ، وأزورك كي والله تزورني ، وأزورك كي إن تكافئني أكرمك[٤] ، ويرى معظم النحويين أن الفاصل لا يبطل عمل " كي " بل يبقي النصب مع الفاصل .

وعلى هذا فلا أثر للفاصل في إبطال عمل " كي " الناصبة ، وهذا مخالف لما ذهب إليه الكسائي من جواز الفصل مع إبطال عمل " كي " الناصبة.

يقال على رأيه : جئت كي فيك أرغبُ ، وجئتك كي إنْ تحسن أزورُك برفع الفعلين دون نصبهما[٥] .

وعلى رأي الكسائي يكون للفاصل أثر في إبطال عمل " كي " وقد اختار ابن مالك جواز الفصل بين " كي " ومعمولها مع الإعمال[٦] .

والأولى أن يقال : إنَّ الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار ؛ لأن حق العامل أن يباشر معموله ، وإذا وجد فاصل بين " كي " ومعمولها فلا أثر له في إبطال عملها[٧] .

المسألة الرابعة : أثر الفاصل في إعمال " إذن " :

" إذن " حرف جزاء وجواب ونصب ، وهي لا تنصب المضارع إلا إذا توفرت فيها عدة شروط منها كونها مصدرة ، وكون الفعل بعدها مستقبل المعنى ، وكونه متصلاً بها[٨] . فإذا انتفى شرط من تلك الشروط بطل عملها[٩] .

ومعنى هذا أن الفاصل له أثر سلبي على " إذن " ؛ لأن وجوده يترتب عليه إبطال عملها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها[١٠] .

قال سيبويه " وتقول : إذن عبد الله يقولُ ذلك ، لا يكون إلا هذا من قِبل أنَّ إذن الآن بمنزلة إنَّما وهل ، كأنك قلت : إنما عبد الله يقول ذلك . ولو جعلت إذن ههنا بمنزلة كي ، وأنْ لم يحسن ، من قبل أنه لا يجوز لك أن تقول : كي زيدٌ يقول ذلك ، ولا أنْ زيدٌ يقول ذلك . فلمّا قبح ذلك جُعِلَتْ بمنزلة هَلْ وكأنما وأشباههما[١١] ".

---

(١) البيت لم أقف على قائلة ، وهو من الطويل من مواضعه : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٢/٢ ، والارتشاف ١٦٤٨/٤ ، والهمع ١٠١/٤ ، والدرر اللوامع ٥/٢ ، والخزانة ٤٨٦/٨

(٢) ارتشاف الضرب ١٦٤٧/٤ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٨/٤ .

(٣) همع الهوامع ١٠١/٤ ، ١٠٢ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٨/٤ .

(٥) ارتشاف الضرب ١٦٤٨/٤ ، ١٦٤٩ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١٨/٤ ، ١٩ ، وينظر شفاء العليل ٩٢٤/٢ .

(٧) شرح الأشموني ١٨٥/٣ .

(٨) المغنى ٢٨/١ ، ٢٩ ، وينظر ابن الناظم ٦٧١ ، والهمع ١٠٥/٤ .

(٩) حاشية الخضري ٢٥٧/٢ ، وينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٢٣١/١ .

(١٠) التصريح ٣٠٥/٤ : ٣١٠ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٢٢ .

(١١) الكتاب ١٥/٣ ، ١٦ .

وقد اغتفر معظم النحويين كون الفاصل قسماً ؛ فلا أثر له في إبطال عمل " إذن " قال سيبويه " ومن ذلك أيضاً قولك : إذن والله أجيئك . والقسم هنا بمنزلته في أرى إذا قلت : أرى والله زيداً فاعلاً ....[١] " .

وإنما اغتفر كون الفاصل قسماً ؛ لأنه زائد مؤكد ، فلم يمنع الفصل به من العمل هنا[٢] ، ومنه قول الشاعر :

إذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب[٣]

فنصب " نرميهم " بإذن مع وجود الفاصل ، وهو القسم .

واغتفر الكسائي ، والفراء ، وهشام كون الفاصل معمول الفعل[٤] . نحو : إذن زيداً أكرمُ ، وإذن فيك أرغب ، ومع اتفاقهم على جواز الفصل إلا أنهم اختلفوا في تأثيره .

فالفراء وهشام يجيزان كون الفاصل معمول الفعل مع إبطال عمل "إذن" ؛ وعلى رأيهما يكون للفاصل أثر في إبطال العمل .

والكسائي يجيز كون الفاصل معمول الفعل مع إبقاء النصب ، وعلى رأيه فلا أثر للفاصل في إبطال عمل " إذن " ، واغتفر ابن عصفور كون الفاصل ظرفاً[٥] .

وضعفه أبو حيان ؛ لأن الظرف جزء من الجملة فلا تقوى " إذن " معه على العمل فيما بعدها[٦] ، واغتفر ابن طاهر ، وابن بابشاذ كون الفاصل دعاء أو نداء[٧] .

نحو : إذن يا زيدُ أحسن إليك ، وإذن يغفر الله لك يدخلك الجنة . والأولى أن يقال أن " إذن " الأصل فيها أن تباشر معمولها ، فإذا وجد فاصل بينهما بطل عملها واغتفر كون الفاصل قسماً ؛ لأنه بمثابة التقوية والتوكيد فلا يعد حاجزاً ، وأما كون الفاصل غير القسم فله أثره في إلغاء " إذن " ورفع الفعل بعدها ؟ لأنها فقدت شرط الاتصال بالمعمول[٨] .

الجوازم

أثر الفاصل في حروف الجزم :

وهي الأحرف التي تجزم مضارعاً واحداً وهي ، لا الطلبية ، ولام الطلب ، ولم ، ولمَّا[٩] ، والفاصل العدمي شرط في إعمال تلك الأدوات في المضارع ، إذ لابد من مباشرة المعمول حتى تؤثر فيه بالجزم قال سيبويه : " ومما لا تقدم فيه الأسماء الفعلَ الحروف العوامل في الأفعال الجازمة وتلك : لم ، ولمَّا ، ولا التي تجزم الفعل في النهي ،

---

(١) المصدر السابق ١٢/٣ ، ١٣ ، وينظر المقتضب ١١/٢ .

(٢) التصريح ٣١١/٤ .

(٣) قائله : حسان بن ثابت ، وهو من الوافر . من مواضعه : الارتشاف ١٦٥٣/٤ ، وأوضح المسالك ١٦٨/٤ ، وشرح شذور الذهب ٢٩١ والمغنى ٦٩٣/٢ والتصريح ٣١١/٤ ، والأشموني ٢٨٩/٣ ، والدرر اللوامع ٥/٢ .

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ١٨٧/٤ : ١٨٩ ، وينظر المغنى ٢٢/١ .

(٥) المقرب ٢٦٢/١ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٢/٤ .

(٦) الارتشاف ، وينظر التصريح ٣١١/٤ .

(٧) الأشموني ١٩٥/٣ ، ١٩٦ ، وينظر شفاء العليل ٩٢٤/٢ ، ٩٢٥ .

(٩) ابن الناظم ٦٧١ ، وينظر المساعد ٧٤/٣ .

(١٠) ابن الناظم ٦٨٩ ، وينظر الهمع ٣١١/٤ .

واللام التي تجزم في الأمر . ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : لم زيدٌ يأتك ، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال شيء ، كما لمْ يجز أن تفصل بين الحروف التي تجر وبين الأسماء بالأفعال ؛ لأن الجزم نظير الجر . ولا يجوز أن تفصل بينهما وبين الفعل بحشو ، كما لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو إلا في شعر[١] " .

ويفهم من كلام سيبويه أن إعمال تلك الأدوات في الفعل المضارع يتطلب التصاقها به بمعنى مباشرتها إياه ، وهذا يستدعي عدم وجود فاصل لفظي أو محلي من الممكن أن يحول بين الجازم ومعموله . فلا يصح وجود فاصل في الاختيار وقد يقع في الضرورة الشعرية فمثاله مع " لا " قول الشاعر :

وقالوا أخانا لا تخشع لظالم عزيز ولا ذا حَقَّ قومك تظلم[٢]

واغتفر بعض النحويين كون الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ لأن التوسع بشبه الجملة كثير في لسان العرب نحو : لا اليوم تضربْ[٣] ، ومثال الفاصل مع " لم " ضرورة قول الشاعر :

فأضحت مغانيها قفاراً رسومها كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل[٤]

وأجاز الفراء كون الفاصل بين " لم " ومجزومها شرطاً في اختيار الكلام نحو : لم إنْ تزرني أزرك[٥] .وهذا مبني على أن " أزرك " مجزوم بلم ، والشرط فاصل ، أو مجزوم على جواب الشرط ، ولا يصلح دخول الفاء عليه[٦] .

وإذا كانت " لا " و " لم " يفصل بينهما وبين معموليْهما في الضرورة ، أو في الاختيار عند بعض النحويين فإن " لمّا " الجازمة ، ولام الطلب أشد التصاقاً منهما بالمضارع ؛ فلم يسمع الفصل بين " لمّا " ومجزومها في الضرورة ولا في الاختيار ، ومثلها لام الطلب التي هي أشد التصاقاً واتصالاً بمعمولها من حروف الجر؛ لأنه قد روى الفصل مع حروف الجر ، ولم يرو ذلك معها ؛ لأن عامل الجزم أضعف من عامل الجر[٧] .

ونخلص من ذلك إلى أن الأصل في عمل الجوازم أن تتصل بمعمولها فلا يصح وجود فاصل إلا في الضرورة مع " لا " و " لم " ، وأما " لمّا " ولام الطلب فهما متصلان بالمضارع وملاصقان له إذ الاتصال شرط في إعمالهما[٨] .

أما الشرطة

" أمَّا " واحدة من أدوات الشرط غير الجازم ، وإنما كانت شرطية بسبب قيامها مقام اسم الشرط " مهما " الواجب حذف جملته هنا ، فكأنها قائمة مقام " مهما يكن " أو " مهما يكن من شئ " بحيث يصح حذف " أمَّا " ووضع " مهما " وما بعدها موضعها ، فلا يفسد المعنى ولا التركيب[٩] .

---

(١) الكتاب ١١١/٣ .

(٢) البيت لم أقف على قائله ، وهو من الطويل من مواضعه : شرح التسهيل لابن مالك ٦٢/٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٧٨/٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٢٨/٤ ، والمقاصد النحوية ٤٤٤/٤ ، والأشموني ٢٣١/٣ ، والدرر ٦٣/٥ .

(٣) ارتشاف الضرب ١٨٥٨/٤ ، وينظر الأشموني ٢٣١/٣ .

(٤) البيت لذي الرمة ، وهو من الطويل من مواضعه : الخصائص ٤١٠/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٥/٤ ، والمغنى ٣٠٧/١ ، والجنى الداني ٢٦٩ وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٥/٤ ، وشرح الأشموني ٢٣٥/٣ ، والدرر ٦٣/٥ .

(٥) الارتشاف ١٨٦٠/٤ ، وينظر المغنى ٣٠٧/١ .

(٦) الارتشاف ١٨٦٠/٤ .

(٧) الهمع ٣٠٩/٤ ، ٣١٠ .

(٨) توضيح المقاصد والمسالك ٢٣٥/٤ ، ٢٣٦ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٦٥/٤ .

(٩) المفصل ٣٢٣ ، وينظر الكتاب ٢٣٥/٤ ، وابن الناظم ٧١٥ ، ٧١٦ .

و " أمَّا " هذه تلزم الفاء جوابها ؛ لأنها لما ضمنت معنى الشرط دخلت الفاء في جوابها كما تدخل في أجوبة الشرط ؛ لما فيها من معنى " مهما " نحو : أمَّا زيدٌ فقائم[١] .

والأصل في هذه الفاء أن تدخل على صدر الجواب كما هي مع غير " أمَّا " من أدوات الشرط ، ولكن خولف هذا الأصل مع " أمَّا " فراراً من قبحه ؛ لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه[٢] .

وترتب على هذه لزوم الفصل بين " أمَّا " والفاء الواقعة في جوابها ، ومع التسليم بوجود الفاصل إلا أن معظم النحويين حصروه في فواصل مخصوصة منها :

١ـ المبتدأ نحو : أمّا زيدٌ فقائم .

٢ـ الخبر نحو : أمّا قائم فزيد .

٣ـ مفعول مقدم نحو قوله تعالى { فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ }[٣] " ، أو مفعول بفعل مقدر نحو يفسره المذكور نحو : أمَّا زيداً فأكْرِمْه .

٤ـ الظرف والجار والمجرور نحو : أمّا اليوم فأذاكرُ ، وقوله تعالى { وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ }[٤].

٥ـ المصدر نحو : أمّا ضرباً فاضربْ[٥] .

٦ـ الشرط ومنه قوله تعالى { فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ (٨٨) فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ }[٦] .

ويفهم مما سبق أنه لا يجوز أن يلي الفعل " أمَّا " بل لا يليها إلا واحد من تلك الفواصل المخصوصة فراراً من وقوع الفاء بعدها بلا فاصل ، فلا يليها الفعل ؛ لأنها قائمة مقام الشرط وفعل الشرط ، فلو وليها فعل ، لتوهم أنه فعل الشرط ، ولم يعلم بقيامها مقامه ، أمّا إذا وليها اسم بعده الفاء كان في ذلك تنبيه على ما قُصِدَ من كون ما وليها مع ما بعده جواباً[٧] .

وعلى هذا فإن الفاصل يمثل مع " أمَّا " الشرطية دوراً إيجابياً يتمثل في رفع القبح الناتج عن إيلاء " أمّا " الفاء الواقعة في جوابها ؛ لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه ، فوجود الفاصل رفع هذا القبح ، ومن هنا كان تصنيف الفاصل بأنه إيجابي .

باب العدد

وفيه ثلاث مسائل :

الأولى : أثر الفاصل في تذكير العدد وتأنيثه إن كان المعدود اسم جنس أو اسم جمع :

من المعهود أن الحكم على المعدود الدال على الجمع بأنه دال على التذكير أو التأنيث لا يكون بالنظر إلى لفظه الدال على الجمعية وما يصاحبها من التذكير والتأنيث ، وإنما يكون بالرجوع إلى مفرده ، لمعرفة حالة المفرد من ناحية التذكير والتأنيث ، ومراعاة هذه الحالة وحدها عند تأنيث العدد وتذكيره دون التفات إلى لفظ المعدود[٨] .

---

(١) رصف المباني ٩٨ ، وينظر الارتشاف ١٨٩٣/٤ ، ١٨٩٤ ، والجني الداني ٥٢٣ .

(٢) التصريح ٤٢٨/٤ ، ٤٢٩ ، وينظر المغني ٦٩/١ ، والهمع ٣٥٧/٤ ، ٣٥٨ .

(٣) سورة الضحى . الاية (٩) .

(٤) سورة الضحى . الآية (١١) .

(٥) الأشموني ٢٩٨/٣ ، وينظر توضيح المقاصد ٢٨٤/٤ ، وشفاء العليل ٩٨٣/٣ .

(٦) سورة الواقعة . من الآيتين ٨٨ ، ٨٩ .

(٧) المقتضب ٢٧/٣ ، وينظر شرح الكافية الشافية ١٦٤٧/٣ ، ١٦٤٨ والمغني ٧٠/١ .

(٨) ابن الناظم ٧٣٠ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٢ ، ٣٩٩ .

ومعنى هذا أن المعدود إنْ كان جمعاً روعي في تذكير العدد وتأنيثه حال مفرده ، فإن كان المفرد مذكراً أنث العدد ، وإن كان مؤنثاً ذكر العدد نحو : ثلاثة حَمّامات – بالتاء – مراعاة للمفرد " حمّام ؛ لأنه مذكر ، ونحو : ثلاث كراسات – بلا تاء – مراعاة للمفرد " كراسة – ؛ لأنه مؤنث[١] .

هذا كله إذا كان المعدود جمعاً فإن المعدود اسم جمع أو اسم جنس فالعبرة بحالهما فيعطي العدد عكس ما يستحقه ضميرهما[٢] .

فيقال : ثلاثة من القوم ، وأربعة من الغنم ؛ لأنه يقال : قوم كثيرون وغنمٌ كثير ، وثلاث من البط – بترك التاء ؛ لأنه يقال : بط كثيرة بالتأنيث ، وثلاثة من البقر أو ثلاث ؛ لأن في البقر لغتين : التذكير والتأنيث قال تعالى " إن البقر تشابه علينا[٣] " وقرى تشابهت[٤] .

هذا إذا لم يكن هناك فاصل بين المعدود والعدد ، فإذا فصل بينهما صفة دالة على المعنى فالمراعي هو المعنى ولا أثر للوصف المتأخر[٥] .

نحو : ثلاث إناث من الغنم ، وثلاثة ذكور من البط ، فلا أثر للوصف المتأخر نحو : ثلاثة من الغنم إناث وثلاث من البط ذكور .

وإلى هذا أشار سيبويه بقوله " ونقول له خمسٌ من الإبل ذكور وخمسٌ من الغنم ذكور ، من قبل أن الإبل والغنم اسمان مؤنثان كما أنَّ ما فيه الهاء مؤنث الأصل وإن وقع على مذكر ، فلمّا كان الإبل والغنم كذلك جاء تثليثهما على التأنيث ؛ لأنك إنما أردت التثليث من اسم مؤنث بمنزلة قَدَم ولم يكسر عليه مذكر للجميع فالتثليث منه ما فيه الهاء ، كأنك قلت : هذه ثلاث غنم ... ونقول: له ثلاث من البط؛ لأنك تصيِّره إلى بطة ، ونقول : له ثلاثة ذكور من الإبل ؛ لأنك لم تجئ بشيء من التأنيث ، وإنما ثلثت المذكر ثم جئت بالتفسير فمن الإبل لا تُذْهب الهاء كما أنَّ قولك ذكور بعد قولك من الإبل لا تثبت الهاء[٦] " .

ونخلص من ذلك إلى أن المعدود إن كان اسم جمع أو اسم جنس كانت العبرة بحالتهما في تذكير العدد وتأنيثه مع عدم وجود فاصل بينهما وبين العدد ، فإن وجد فاصل كصفة دالة على المعنى وجب مراعاة المعنى الذي تقضيه وتدل عليه ، فيذكر اسم العدد أو يؤنث تبعاً لها ، ولا أثر للوصف المتأخر[٧] .

المسألة الثانية : أثر الفاصل في العدد المميز بشيئين :

العدد المميز بشيئين قد يكون مضافاً ، وقد يكون مركباً ، وقد يكون معطوفاً. فإن كان العدد مضافاً ومُيِّزَ بشيئين (مذكر ومؤنث) فالحكم في تذكيره وتأنيثه للسابق منهما سواء وجد العقل أم لا ، وجد فاصل أم لا[٨] .

نحو : عندي عشرة أعبد وإماء ، وعشر إماء وأعبد ، وعشرة جِمال ونوق ، وعشر نوق وجِمال ، وعشرة بين جَمل وناقة ، وعشر بين ناقة وجمل .

---

(١) ينظر الأشموني ٣١٧/٣ ،

(٢) ارتشاف الضرب ٧٥٣/٢ ، ٧٥٤ ، وينظر شفاء العليل ٥٦٢/٢ .

(٣) سورة البقرة . من الآية (٧٠) .

(٤) القراءة لأبي في مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ١٤ ، وينظر الكشاف ٧٤/١ ، والبحر المحيط ٢٥٤/١ ، والدر المصون ٢٥٨/١ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٠٦/١ .

(٥) التصريح ٢٧٠/٢ ، ٢٧١ ، وينظر المقتضب ١٨٤/٢ .

(٦) الكتاب ٥٦٢/٢ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٤٠/٢ .

(٧) الأشموني ٣١٧/٣ ، وينظر التصريح ٢٧٠/٢ ، ٢٧١ .

(٨) الهمع ٣٥١/٥ ، وينظر شرح الكافية الشافية ١٦٩٠/٣ ، والمساعد ٩٢/٢ .

ومعنى هذا أن الفاصل لا أثر له في العدد المضاف المميز بشيئين ؛ لأن العبرة بالسابق منهما ؛ ولا أثر لوجود الفاصل أو لعدم وجوده .

وإن كان العدد المميز بشيئين مركباً كان الحكم للمذكر بشرط العقل سواء قُدِّم التمييز المذكر أم أخر ، اتصل بالعدد المركب أم انفصل بـ " بين " نحو : اشتريت خمسة عشر عبداً وأمة وخمسة عشر أمة وعبداً ، وخمسة عشر بين عبد وأمة أو بين أمة وعبد[١] .

فمع وجود العقل يغلب المذكر ولو كان واحداً[٢] ؛ فإنْ عدم العقل منهما فإمَّا أن يتصل التمييزان بالمركب أو يفصلا بـ " بين" .

فإن اتصلا فالحكم للسابق منهما نحو : اشتريت ستة عشر جملاً وناقة ، وست عشرة ناقة وجملاً[٣] .

وإنْ فُصِلا بـ " بين " فالحكم للمؤنث نحو : اشتريت ست عشرة بين جمل وناقة ، وست عشرة بين ناقة وجمل[٤] .

ومعنى هذا أن الفاصل له اثر في العدد المركب المميز بشيئين عند عدم العقل ، ويبدو أثره في تغليب المؤنث على المذكر ، ولا أثر للفاصل مع وجود العقل ، إذ يكون الحكم للمذكر ، ولا عبرة لوجود الفاصل أو لعدم وجوده[٥] .

وإنْ كان العدد المميز بشيئين معطوفاً كان الحكم للمذكر بشرط العقل سواء كان المذكر العاقل متقدماً أم متأخراً ، مفصولاً بكلمة " بين " أم غير مفصول[٦] نحو : عندي خمسة وعشرون مدرساً ومدرسة ، وعندي خمسة وعشرون مدرسة ومدرساً ، وعندي خمسة وعشرون بين مدرس ومدرسة ، وبين مدرسة ومدرس .

فإن لم يكن أحدهما من العقلاء روعي السابق منهما بشرط عدم وجود فاصل بين العدد والتمييز[٧] . نحو : قرأت ثلاثة وعشرون كتاباً ومجلة ، وقرأت ثلاثاً وعشرون مجلة وكتاباً . فإن وجد فاصل بين العدد والتمييز روعي المؤنث نحو : قرأت ثلاثاً وعشرين بين كتاب ومجلة[٨] .

ومعنى ما سبق أن العدد المعطوف المميز بشيئين مثله مثل العدد المركب ، إذ لا أثر الفاصل فيه مع وجود العقل ، ويكون للفاصل أثر مع انعدام بتغليب المؤنث على المذكر .

المسألة الثالثة : أثر الفاصل في " كم " الخبرية :

تمييز " كم " الخبرية مجرور ، ويكون مفرداً وجمعاً ، والإفراد فيه أكثر من الجمع نحو : كم رجال صحبْتَ ، وكم امرأة رأيت[٩] ، وإنما كان حال مميزها هكذا ؛ لأنها بمنزلة عدد مفرد يضاف إلى مميزه وهو على ضربين :

أحدهما : أن يضاف إلى جمع .

---

(١) شرح الأشموني ٣٢٤/٣ ، وينظر الكتاب ٥٦٣/٣ ، ٥٦٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١٠/٢ ، وشفاء العليل٥٧٣/٢ ، ٥٧٤ .

(٢) الارتشاف ٧٦٤/٢ .

(٣) الهمع ٣١٥/٥ ، وينظر المساعد ٩١/٢ .

(٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٨٩/٣ ، وينظر المقرب ٣١٠/١ .

(٥) الهمع ٣١٥/٥ .

(٦) الهمع ٣١٥/٥ .

(٧) حاشية الصبان ٧١/٤ .

(٨) الارتشاف ٧٦٦/٢ ، وينظر شفاء العليل ٥٧٤/٢ .

(٩) الهمع ٨٠/٤ ،وينظر ابن يعيش ١٧٢/٣ ، ١٧٣ ، وشفاء العليل ٥٨٠/٢ ، ٥٨١ .

والآخر : يضاف إلى مفرد . فاستعملت بالوجهين إجراء لها مجرى الضربين[١] .

وشرط جر تمييز " كم " الخبرية الاتصال ، فإن فصل نصب حملاً على الاستفهامية[٢]. والقول بالنصب مع وجود الفاصل هو مذهب البصريين[٣] .

وإنما امتنع الجر عندهم مع وجود الفاصل ؛ لأن " كم " هي العاملة فيما بعدها الجر لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده ، وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جر بطلت الإضافة لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز في اختيار الكلام[٤] .

ومعنى هذا أن وجود الفاصل ترتب عليه العدول من الجر إلى النصب ؛ لامتناع الفصل بين الجار والمجرور[٥] .

قال سيبويه " إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء ، استغنى عليه السكوت أو لم يستغن فاحمله على لغة الدين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور ؛ لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه ، تقول : هذا ضاربٌ بك زيداً، ولا تقول : هذا ضارب بك زيدٍ[٦] " .

ومما جاء فيه تمييز " كم " الخبرية منصوباً مع وجود الفاصل قول الشاعر :

تؤم سناناً وكم دونه من الأرض محدودباً غارُها[٧] .

فقد عدل في تمييز " كم " الخبرية إلى النصب ؛ لوجود الفاصل ، وهو الظرف والجار والمجرور ، ولذا قال : محدودباً[٨] .

وإذا كان البصريون قد جعلوا للفاصل أثراً ترتب عليه العدول في تمييز " كم " الخبرية من الجر إلى النصب فإن الكوفيين لم يجعلوا للفاصل أثراً بل يظل تمييز " كم " الخبرية على جره مع وجوده ، واحتجوا بالنقل والقياس . فمن النقل قول الشاعر :

كم بجود مقرف نال العلى وشريف بخله قد وضعه[٩] .

فخفض " مقرف " مع وجود الفاصل .

وأما القياس فلأن خفض الاسم بعد " كم " في الخبر بتقدير " مِنْ " ؛ لأنه إذا قِيل : كم رجلٍ أكرمت ، وكم امرأة أهنت كان التقدير فيه : كم مِنْ رجل أكرمت ، وكم مِنْ امرأة أهنت بدليل أن المعنى يقتضي هذا التقدير ،

---

(١) ابن الناظم ٧٤٠ ، وينظر المساعد ١٠٧/٢ ، ١٠٨ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٣٢٨/٤ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٢١/٢ .

(٣) الإنصاف ٢٨٥/١ ، وينظر المقتضب ٥٥/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٩/٢ .

(٤) التصريح ٢٧٩/٢ ، وينظر الإنصاف ٢٨٤/١ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٣/٢ .

(٦) الكتاب ١٦٤/٢ ، ١٦٥ ، وينظر الارتشاف ٧٨٣/٢ .

(٧) البيت من المتقارب ، وهو لزهير بن أبي سلمى في الكتاب ١٦٥/٢ ، وشرح المفصل ١٣١/٤ ، وليس في ديوانه ، وللأعشى في المحتسب ١٣٨/١ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٨٤/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٣٥/١ ، وتوضيح المقاصد ٣٣٢/٤ ، وشفاء العليل ٥٨٠/٢ ، والأشموني ٣٣٨/٣ .

(٨) الإنصاف ٢٨٥/١ .

(٩) البيت من الرمل ، وهو لأنس بن زنيم . من مواضعه : الكتاب ١٦٧/٢ ، والمقتضب ٦١/٣ ، والإنصاف٢٨٢/١ ، والمقرب ٣١٣/١ ، وشرح الجمل١٤٦/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢١/٢ ، والارتشاف ٢٣٧٧/٥ وابن الناظم ٧٤٤ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٢٩/٤ ، وشفاء العليل ٥٨١/٢ ، والهمع ٢٥٥/١ ، ١٥٦/٢ والأشموني ٣٣٥/٣ ، والخزانة ١١٩/٣ .

وهذا التقدير مع وجود الفاصل كما هو مع عدمه ، فكما ينبغي أن يكون الاسم مخفوضاً مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده[١] .

ورد البصريون ما ذهب إليه الكوفيون من جواز جر التمييز مع وجود الفاصل بأنه ضرورة[٢] .

وهناك رأي ثالث ليونس لجأ فيه إلى التفصيل ، فأجاز جر التمييز إن كان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجرورين ناقصين نحو : كم بك مأخوذٍ أتاني ، وكم اليوم جائع أتاني ، وإن كان الفاصل ظرفاً أو مجروراً تامّيْن امتنع الجر[٣] .

وما ذهب إليه يونس مردود بأن العرب لم تفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل بل تجريهما مجرى واحداً[٤] ، هذا موقف النحاة من الفاصل إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، فإن كان الفاصل جملة فقد وقع الخلاف فيه أيضاً ، فالبصريون يمنعون الجر في الكلام والشعر ؛ لأن الفصل بالجملة لا يجوز البته[٥] ، فالنصب متعين عندهم إن كان الفاصل جملة[٦] . قال الشاعر :

كم نالني منهم فضلاً على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل[٧] .

والتقدير : كم فضل ، إلا أنه لمّا كان الفاصل جملة نصب التمييز فراراً من الفصل بين الجار والمجرور[٨] .

والكوفيون يجوزون الجر إذا كان الفاصل جملة بناء على أن الجر بـ " مِنْ " لا بالإضافة[٩]. وعلى رأي الكوفيين لا أثر للفاصل مهما كان نوعه ، وحوَّزه المبرد في الشعر فقط ، وحكى عن الكوفيين جوازه في الكلام[١٠] .

---

(١) الإنصاف ٢٨٣/١ ، وينظر الهمع ٨٠/٤ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٣٢٩/٤ ، وينظر الهمع ٨٢/٤ .

(٣) توضيح المقاصد ٣٢٩/٤ ، وينظر الهمع ٨٢/٤ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١٤٨/٢ .

(٥) الإنصاف ٢٨٤/١ ، وينظر الكتاب ١٦٥/٢ ، ١٦٦ ، والهمع ٨٣/٤ .

(٦) شفاء العليل ٥٨٠/٢ ، وينظر المساعد ١١٢/٢ ، والأشموني ٣٣٥/٣ .

(٧) البيت من البسيط ، وهو للقطامي في الديوان ٣٠ ، والكتاب ، ١٦٥/٢ ، وبلا نسبة في المقتضب ٦٠/٣ واللمع ٢٢٧ ، وشرح التسهيل ٤٢٠/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٣٥/١ ، والارتشاف ٧٨١/٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٣٠/٤ وشفاء العليل ٥٨٠/٢ ، وحاشية الخضري ٣٢٣/٢ ، والخزانة ٤٧٧/٦ ، ٤٧٨ ، ٤٨٣ .

(٨) الإنصاف ٢٨٤/١ .

(٩) توضيح المقاصد والمسالك ٢٢٨/٤ .

(١٠) المقتضب ٦٠/٣ ، وينظر الهمع ٨٣/٤ .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، وبعد .....

فمن تلك الدراسة المتعلقة بالفاصل النحوي من حيث التصنيف والتأثير أمكن إظهار واستنتاج الأمور الآتية :

أولاً : أن الفاصل في – الأعم الأغلب – مغتفر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، أو قسماً ؛ أما في حالة الظرف والجار والمجرور ؛ فلأن الفصل بهما كلا فصل ، إذ يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ؛ وأما في حالة القسم ؛ فلأن فيه تقوية وتوكيداً تدعم أركان الجملة ولا تفرقها .

ثانياً : أن تصنيف الفاصل بـ"الإيجابي"متوقف على كونه مطلوباً ومشروطاً وداعماً لقاعدة "ما".

وأما تصنيفه بـ " السلبي " فمتوقف على كونه غير مشروط وهادماً لقاعدة " ما " .

ثالثاً : أن الآثار المترتبة على الفاصل النحوي متنوعة وتصب في أكثر من اتجاه ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي :

١– قد يكون للفاصل أثر من حيث الإعراب والبناء كما هو الحال في المضارع المؤكد بالنون والمسند إلى ضمير رفع بارز وكما هو الحال في الاسم المفرد لـ " لا " النافية للجنس والموصوف بمفرد ، وكما هو الحال في المعطوف على اسم " لا " النافية للجنس مع عدم التكرار .

٢– قد يكون للفاصل أثر من حيث الإعراب فقط كما هو الحال في اسم الإشارة ، وفي تمييز "كم" الخبرية .

٣– قد يكون له أثر في التذكير والتأنيث كما هو الحال في الفاعل ، والعدد إن كان المعدود اسم جنس أو اسم جمع .

٤– قد يكون له أثر في تغليب المؤنث على المذكر كما هو الحال في العدد المركب والمعطوف المميزين بشيئين مع انعدام العقل .

٥– قد يكون له أثر في إبطال العمل كما هو الحال في " ما " و " لا " المشبهتين بـ " ليس " ، و" لا " النافية للجنس ، وإجراء القول مجرى الظن ، وإعمال المصدر ، و" كي " و " إذن " من نواصب المضارع .

٦– قد يكون له أثر في تحويل الحكم الواجب أو الجائز إلى ممنوع كما هو الحال في توكيد المضارع الواقع جواباً لقسم ، والمنادى العلم الموصوف بابن والمضاف إلى علم .

٧– قد يكون له أثر في إيجاب التكرار كما هو الحال في " لا " النافية المشبهة بـ " ليس " ، و" لا " النافية للجنس المهملتين .

٨– قد يكون للفاصل أثر في ترجيح بعض أحوال الشيء على بعضها كما هو الحال في بابي الاشتغال والمفعول معه .

٩– قد يكون للفاصل أثر في تقديم بعض أجزاء الجملة على بعض كما هو الحال في تقديم المفعول على الفعل والفاعل .

١٠– قد يكون الفاصل قيداً يتوقف عليه أحكام متعددة ويتردد بين الوجوب والجواز كما هو الحال في جواز دخول " إنَّ " – مكسورة الهمزة – على أختها المفتوحة ، وكما هو الحال في دخول لام الابتداء على اسم " إنَّ " ، وكما هو الحال في تخفيف " أنَّ " المفتوحة وكذا " كأنَّ " ، وكما هو الحال في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين ، أو العطف عليه ، وكما هو الحال في توكيد المضارع المسند إلى نون النسوة ، وفي " أمَّا " الشرطية ونحو ذلك ، وإنما كان التقييد بالفاصل هنا واجباً ؛ لأنه قد يرفع لبساً ، أو يخفف ثقلاً أو يطرد قبحاً .

رابعاً : أن تصنيف الفاصل أو تحديد الآثار المترتبة عليه قد يتغير بناء على مخالفة لبعض النحويين أو مسامحة لبعض لغات العرب .

هذه هي أهم الأمور التي تم استنباطها من خلال تلك الدراسة المتواضعة والتي آمل أن تلقى القبول .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

دكتور / جمال محمد أحمد عوض

المصادر والمراجع

١ـ القرآن الكريم .

٢ـ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر المسمى : منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات تأليف العلامة الشيخ : أحمد بن محمد البنا ، حققه وقدم له د/ شعبان محمد إسماعيل . عالم الكتب . مكتبة الكليات الأزهرية . ط الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

٣ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق : د/ رجب عثمان محمد مراجعة د/ رمضان عبد التواب . الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

٤ـ الأزهية في علم الحروف للهروي ، تحقيق : عبد المعين الملوحي . دمشق ١٣٩١هـ – ١٩٧١م .

٥ـ الأصول في النحو لأبي محمد بن سهل بن السرَّاج النحوي البغدادي ت د/ عبد الحسين الفتلي ط مؤسسة الرسالة ط الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

٦ـ الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء الدار التونسية للنشر ط دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٢م .

٧ـ أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ، دراسة وتحقيق د/ فخر صالح سليمان قداره ط دار الجيل بيروت ، ودار عمار عمَّان ط ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م .

٨ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري ، قدّم له ووضع فهارسه : حسن حمد بإشراف د/ إميل بديع يعقوب . منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية . بيروت ط الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

٩– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام أبي محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ط المكتبة العصرية . صيدا . بيروت .

١٠– الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود – القاهرة ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م .

١١– البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تحقيق ودراسة د/ عياد بن عيد الثبيتي دار الغرب الإسلامي ط الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

١٢–البيان والتبيين للجاحظ ، تحقيق : عبد السلام هارون دار الجيل .بيروت ، لا : ط ، لا ت.

١٣– تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي . تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة ط الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م

١٤– تفسير البحر المحيط لأبي حيان وبهامشه تفسير النهر الماد من البحر لأبي حيان نفسه وكتاب الدر اللقيط من البحر المحيط للإمام تاج الدين الحنفي النحوي تلميذ أبي حيان ط الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٢م . الناشر دار الكتاب الإسلامي . القاهرة .

١٥– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي المعروف بابن أم قاسم ، شرح وتحقيق أ . د/ عبد الرحمن علي سليمان ط الأولى ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م . الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ، ٩ شارع الصنادقية . الأزهر . القاهرة .

١٦– الجامع لأحكام القرآن للقرطبي . دار الكتب العلمية ط الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

١٧– الجني الداني في حروف المعاني تحقيق : فخر الدين قباوه ، ومحمد نديم فاضل ، الطبعة الثانية ١٣٠٤/١٩٨٣ منشورات دار الآفاق الجديدة .بيروت .

١٨– حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، شرحها تركي فرحان المصطفى . منشورات محمد علي بيضون : بيروت ط الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م .

١٩ – حاشية الصبان علي شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ط دار إحياء الكتب العربية .

٢٠-الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق د/عبد العال سالم مكرم ط ١٩٩٠م ١٤١٠هـ
٢١ – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ط بولاق) ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م .
٢٢ – الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق / محمد علي النجار الهيئة المصرية العامة للكتاب . ط الثالثة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .
٢٣- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية تأليف الفاضل الرحالة : أحمد بن الأمين الشنقيطي تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة . لا . ط .
٢٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقيق وتعليق الشيخ : علي محمد معوض وآخرين ، تقديم الدكتور / أحمد محمد صبره . دار الكتب العلمية .بيروت ط الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٤م .
٢٥ – ديوان الأعشى – شرحه وقدم له : مهدي محمد ناصر الدين بيروت ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .
٢٦ – ديوان جرير بن عطيه الخطفي شرح د/ يوسف عيد ط دار الجيل . بيروت ط الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .
٢٧ – ديوان عدي بن زيد تحقيق محمد جبار المعيبد ، وزارة الثقافة . بغداد . سلسلة كتب التراث (٢) . لا . ط .
٢٨ – ديوان عمر بن أبي ربيعة . شرح د/ يوسف شكري فرحات ط دار الجيل .بيروت ط الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .
٢٩ – ديوان القطامي تحقيق : إبراهيم السامرائي ، د/ أحمد مطلوب . دار الثقافة . بيروت ط الأولى ١٩٩٦م .
٣٠ – ديوان النابغة الزبياني تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف ١٩٧٧م .
٣١- رصف المباني في شرح حروف المعاني للما لقي ، تحقيق : أحمد الخراط . دمشق ١٩٧٥م.
٣٢ – السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق د/ شوقي ضيف دار المعارف . ط الثالثة . بدون تاريخ .
٣٣ – سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم . دمشق ط الأولى ١٩٨٥ .
٣٤ – شرح الأسمونى على ألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان وشرح الشواهد للعينى ط دار إحياء الكتب العلمية .
٣٥ – شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسين حمد أشراف د/ إميل بديع يعقوب . منشورات محمد على بيضون . دار الكتب العلمية بيروت . ١٤١٩هـ ١٩٩٨م .
٣٦ – شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، حققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ط دار الجيل . بيروت
٣٧ – شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد د/ محمد البدوى المختون ط هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م .
٣٨ – شرح التصريح بمضمون التوضيح للشيخ : خالد زين الدين بن عبد الله الأزهرى المتوفي ٩٠٥هـ – دراسة وتحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم ط الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .
٣٩ – شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ، تحقيق د/ صاحب أبو جناح . العراق ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .
٤٠ – شرح شذور الذهب لأبى محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصارى ، حققه وشرح شواهده : محمد محيى الدين عبد الحميد لا . ط .
٤١ – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تعليق : محمد محيى الدين عبد الحميد . ط إحياء التراث العربي بيروت لبنان .
٤٢ – شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق : رشيد عبد الرحمن العبيدى . نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية . ط الأولى١٩٧٧ م .
٤٣ – شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم أحمد انهريدى . دار المأمون للتراث ط الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .
٤٤ – شرح الكافية للرضى ط دار الكتب العلمية . بيروت ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

٤٥ – شرح اللمع لابن برهان العكبرى ، تحقيق د/ فائز فارس ط ١٤٠٥هـ ١٩٨٤ م .
٤٦ – شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن على بن يعيش النحوى . مكتبة المتنبى بالقاهرة .
٤٧ – الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر دار الحديث . القاهرة ط الثالثة ١٤٢١هـ ٢٠٠١ م
٤٨ – شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبى عبد الله محمد بن عيسى السلسيلى دراسة وتحقيق د/ الشريف عبد الله على الحسينى البركانى ط بيروت .
٤٩ – الكتاب لسيبويه تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ط الثالثة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م . الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة .
٥٠ – الكشاف للإمام : محمود بن عمر الزمخشرى ، رتبه وضبطه وصححه : مصطفى حسين أحمد ط . ١٤٠٦هـ ١٩٨٦ م الناشر : دار الريان للتراث .
٥١ – لسان العرب لابن منظور ط دار المعارف .
٥٢ – المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها تأليف أبى الفتح عثمان بن حبنى تحقيق على النجدى ناصف ، د/ عبد الحليم النجار ، د/عبد الفتاح شلبي ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م
٥٣ – مختصر في شواذ القران لابن خالوية ، عنى به برجشتراسر مكتبة المتنبى . القاهرة .
٥٤ – المسائل البصريات لأبى على الفارسي تحقيق ودراسة د/ محمد الشاطر أحمد محمد . مطبعة المدني ط الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
٥٥ – المساعد على تسهيل الفوائد (شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك) تحقيق د/محمد كامل بركات ط مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بمكة المكرمة ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
٥٦ – معانى القران للأخفش تحقيق د/ هدى محمود فراعة ط ١٤١١هـ ١٩٩٠م .
٥٧ – معانى القران وإعرابه للزجاجى ، شرح وتحقيق د/ عبد الجليل شلبى ط الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨ م .
٥٨ – معانى القران لأبى زكريا يحيي بن زياد الفراء ، تحقيق ومراجعة الأستاذ/ محمد على النجار ط الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٥٩– المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . إعداد د/إميل بديع يعقوب ط دار الكتب العلمية. بيروت . لبنان ط الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .
٦٠–مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد ط المكتبة العصرية صيدا ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
٦١ – المفصل في علم العربية لأبى القاسم :محمود بن عمر الزمخشري و بذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل للسيد / محمد بدر الدين أبي فراس الحلبي . ط دار الجيل . ط الثانية ١٤٠٧هـ ١٩٨٦ م .
٦٢ – المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للإمام محمود بن أحمد العيني مطبوع مع خزانة الأدب . دار صادر لا : ط لا : ت .
٦٣– مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا تحقيق وضبط/عبد السلام محمد هارون دار الجيل . بيروت ط الأولى ١٤١١هـ ١٩٩١ م .
٦٤ – المقتضب للمبرد تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩ هـ١٩٧٩ م .
٦٥ – المقرب لابن عصفور تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ط بغداد ١٩٨٦ م .
٦٦ – الممتع في التصريف لابن عصفور . تحقيق د / فخر الدين قباوه . المكتبة العربية بحلب ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م .
٦٧ – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام : جلال الدين السيوطي ، شرح وتحقيق أ.د / عبد العال سالم مكرم ط عالم الكتب ١٤٢١ هـ ٢٠٠١ م.